الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمّه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: إقتصاد قياسي نقدي ومالي

أثر تغيرات أسعار النفط على معدلات التضخم في الجزائر

دراسة قياسية للفترة (1980-2015)

إعداد الطالبتان :
أميرة بريكة
إلهام الدام

تحت إشراف الدكتور:
محمد مسعودي

لجنة المناقشة

د/لطـــــفي مخزومي	أستاذ محاضر صنف –ب–	رئيسا
د/محـــــمد مسعودي	أستاذ محاضر صنف –أ–	مشرفا ومقررا
أ/نسيمة تواتي طليـــبة	أستاذ مساعد صنف –أ–	ممتحنا

السنة الجامعية: 2017/2016

إهداء

رائع أن تقطف ثمار جهد دام سنوات. . . .والأروع أن تهديها لمن ساعدك على الوصول. . . .

إلى التي يخفق قلبها فزعا كلما غاب طيفي عن عينيها . . .

إلى التي تفرح لفرحي وتحزن لحزني . . .

أمي

إلى القلب الذي يرعاني ويضحي ويتعب . . .من أجل نيل مرامي . . .

إلى من في انتمائي له عزة. . .إلى من فيه فخري وشرفي . . .

أبي

يا ربي احفظهما يا من تعجز الكلمات عن تجسيد ما أكنه لهما من حب وعرفان . . .

إلى من ترعرعت معهم ونمى غصني بينهم:إخوتي **:مقداد، أكرم ،ريم.**

إلى **جدي وجدتي** رحمة الله عليهما .

إلى رمز العائلة وبركة الأسرة جدتي **: الريم** ، أطال الله في عمرها .

إلى كل العائلة : **خالاتي ،أخوالي ،عماتي ،أعمامي وأبنائهم.**

إلى من يعجز اللسان عن وصفه وتقف عنده كل المشاعر والأحاسيس . . . .

إلى من جعلني كل أحلامه . .ورأى في شخصيتي مستقبله. .إلى من أضاء شموع الأمل داخلي .

إلى من قاسمني أفراحي وأحزاني إلى من عشت معهن أحلى أيام حياتي رفيقات دربي **: أميرة،فاطمة الزهرة،أميرة.**

إلى كل مواطن غيور على دينه ووطنه. . .

الهام

الاهداء

الحمد لله و كفي , و الصلاة و السلام على الحبيب المصطفى.

إلى أغلى ما أملك في هذا الوجود , والداي الحبيبان ,
فخري و اعتزازي, بارك الله في عمرهما و أدامهما تاجا على رأسي .

إلى كل من علّمني . معلّمي و أساتذتي لن أنسى فضلكم .

إلى من دعمني و شجّعني , زوجي . إلى قرّة العين ابني .

إلى أخي و أخواتي عرفانا لما قدّموه من أجلي .

إلى من شاركتني في مذكرتي .

إلى صديقاتي . . .

إلى كل زملائي في مدرسة المجاهد مسعي أحمد أحمد .

إلى كل من جمعتني بهم الأقدار خلال المراحل الدراسية .

إلى كل من دعا لي , شجّعني , طيّب خاطري .

إلى كل من حمله قلمي و لم تحمله أسطري .

إليهم جميعا أهدي عملي المتواضع هذا .

أميرة

تشـــكرات

الحمد و الثناء كله لله عز و جل على أن وفّقنا و هدانا و يسّر لنا هذا .

نتقدم بشكرنا الخالص للأستاذ المشرف الدكتور محمد مسعودي ,
عرفانا له على ما قدمه لنا من مساعدة و شكر كبيرين , و بما أجاد به
علينا من نصائح و توجيهات قيّمة , فشكرا كل الشكر و الإمتنان .

كما نتقدم بشكرنا إلى الاستاذ الدكتور لطفي مخزومي على أن
وهبنا من وقته الثمين , على عطاءه و قوة صبره .

نشكر أيضا كل أساتذتنا في معهد العلوم الاقتصادية .

و لا يفوتنا أن نشكر أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل , على تكبدهم عناء و
تقييم عملنا هذا .

- جزاكم الله عنا خير الجزاء -

فهـــرس المحتويات

فهـــرس المحـــتويات

المحتوى	الصفحة
إهداء	III
شكر	V
الملخص	VI
الفهارس	VIII
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	XI
فهرس الأشكال	XII
قائمة الملاحق	XIII
قائمة الاختصارات والرموز	XIV
المقدمة	ا
الفصل الأول :الإطار النظري للنفط وعلاقته بالتضخم.	
تمهيد	3
المبحث الأول: عموميات حول التضخم وأسعار النفط.	3
المطلب الأول: ماهية التضخم.	3
المطلب الثاني: التأصيل النظري لأسعار النفط و أسواقه.	10
المبحث الثاني: الإطار التحليلي لعلاقة أسعار النفط في الدول الريعية لمعدل التضخم.	24
المطلب الأول: خصائص الاقتصاديات النفطية.	24
المطلب الثاني: تحليل الفروض الكلاسيكية والكينزية لظاهرة التضخم.	26
المبحث الثالث: الدراسات السابقة.	30
المطلب الأول: دراسات خاصة بالجزائر.	30
المطلب الثاني: دراسات أجنبية.	34
المطلب الثالث: بيان الاستفادة من الدراسات السابقة.	35
خلاصة الفصل	36
الفصل الثاني: الدراسة القياسة لأثر تغيرات أسعار النفط على معدلات التضخم	
تمهيد	38
المبحث الأول: تحليل وصفي لمعدلات التضخم و تغيرات أسعار النفط	38
المطلب الأول:تحليل عام لظاهرة التضخم في الجزائر	38
المطلب الثاني: لمحة عن قطاع المحروقات في الجزائر و أسعاره.	42
المبحث الثاني: منهجية الدراسة وتحليل النتائج	46

فهـــرس المحـــتويات

المطلب الأول: منهجية ومتغيرات الدراسة	46
المطلب الثاني: :تقدير نموذج الدراسة وتحليل النتائج	51
الخاتمة	58
قائمة المراجع	62
الملاحق	67
الفهرس	67

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01-01	تاريخ اكتشاف النفط في عدد من دول العالم.	11
01-02	تطور الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك والتضخم في الجزائر للفترة(1980-2015).	40
02-02	يمثل تغيرات أسعار النفط – صحراي بلاند- (1980-2015).	44
03-02	متغيرات الدراسة ومصادر البيانات.	46
04-02	نتائج اختبار ADF للبيانات المستخدمة في النموذج.	49
05-02	نتائج اختبار PP للبيانات المستخدمة في النموذج.	49
06-02	اختبار التكامل المشترك باستخدام مقاربة ARDL BOUNDS TEST لنموذج الدراسة.	50
07-02	نتائج تقدير النموذج باستخدام منهجية ARDL (المتغير التابع INF).	51
08-02	المعاملات طويلة الاجل المقدرة باستخدام منهجية ARDL (المتغير التابع AC).	52
09-02	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفق منهج ARDL (المتغير التابع D(INF)	53

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01-01	الاستجابة لزيادة واحدة فقط من الإنفاق الحكومي	26
01-02	تطورات أسعار التضخم في الجزائر 1980-2015	43
02-02	الاحتياطات الخام للفترة (1988-2008)	43
03-02	تطورات أسعار التضخم في الجزائر 1980-2015	41
04-02	اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)	54
05-02	اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares)	54

قائمة المـــــــلاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
01	البيانات المستخدمة في النموذج	67
02	نتائج اختبار ADF للبيانات المستخدمة في النموذج	68
03	نتائج اختبار PP للبيانات المستخدمة في النموذج	68
04	اختبار التكامل المشترك باستخدام مقاربة ARDL BOUNDS TEST	69
05	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفق منهج ARDL (المتغير التابع D(INF))	69
06	المعاملات طويلة الأجل المقدرة باستخدام منهجية ARDL (المتغير التابعINF)	69

قائمة الرموز

الرمز	التعريف
INF	التضخم نسبة مئوية
TCR	الرقم القياسي لسعر الصرف الفعلي الحقيقي 2010
QIMP	كمية صادرات النفط ب 1000 برميل
TO	الانفتاح التجاري
PP	أسعار نفط صحاري بلاند

المقدمة العامة

المقدمة:

إن التطرق إلى النفط ليس موضوعا جديدا,فقد تطرقت الكثير من الدراسات إلى هذا الموضوع كمادة للبحث و الاهتمام شغلت وتشغل بال الاقتصاديين والسياسيين على السواء,يتناولونه من زوايا مختلفة,لأهمية البترول ودوره الحاسم كطاقة لها أهميتها الكبرى في التطور الاقتصادي و الاجتماعي على المستوى العالمي ومكانة أساسية في اقتصاد الدول المصدرة له. إن ارتفاع أسعار النفط يعد خبرا مفرحا للدول المصدرة,على العكس مع الدول المستوردة التي قد تعاني نتيجة هذا الخبر.

أكدت دراسات عديدة تأثير تغيرات أسعار النفط في تقليص دور الصدمات التكنولوجية في نماذج دورة العمل الحقيقية.وبالمثل فإن بحوثا كبرى اكتشفت أن هذه الصدمات النفطية قد أوجدت التضخم الذي يعد بمعدلاته الغير طبيعية أحد أبرز الظواهر الاقتصادية غير المرغوبة التي تعاني منها أغلب اقتصاديات دول العالم,وتختلف حدته حسب مركز هذه الدولة لمصدر أو مستورد للبترول ومدى ارتباط اقتصادها بقطاع المحروقات. بالإسقاط على حالة الجزائر أظهرت دراسات اقتصادية كثيرة قد تناولت مسار تطور الاقتصاد الجزائري,وكشفت أنه مرهون بالتقلبات الدولية في أسعار البترول.

إن عدم نجاح كل السياسات الاقتصادية المعتمدة منذ الاستقلال في تقليص درجة ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات وبقاءه خاضعا للتأثيرات الخارجية لأنه ومن الواضح وأن أي أزمة تمس النفط خارجيا ستلقي بظلالها داخليا,وتكون الانعكاسات مباشرة وسريعة على الاقتصاد الوطني,وسبق للجزائر وأن عرفت حجم التأثير السلبي لهذه الأزمات الخارجية على اقتصادها من خلال الانهيار الكبير لأسعار النفط في الأسواق الدولية والذي صاحبه ظهور نتائجه على كل المؤشرات الاقتصادية بدءا من عجز الميزانية وصولا إلى تفاقم المديونية و ارتفاع معدلات التضخم.

1.الإشكالية:

– كيف أثرت تغيرات أسعار النفط على معدلات التضخم في الجزائر؟

انطلاقا من السؤال الجوهري السابق يمكننا من بناء التساؤلات الفرعية التالية:

2.التساؤلات الفرعية:

- ✓ ما هي أسعار النفط ؟
- ✓ كيف كانت تغيرات معدلات التضخم في الجزائر ؟
- ✓ هل أثرت أسعار النفط على معدلات التضخم في الأجل القصير؟

- ✓ هل أثرت أسعار النفط على معدلات التضخم في الأجل الطويل ؟

3.فرضيات الدراسة:

للإجابة على هذه الإشكالية نحتاج إلى وضع الفرضيات الآتية:

- ✓ ترتبط الدورات الاقتصادية في الجزائر ارتباطا قويا بتقلبات الريع البترولي .
- ✓ تؤدي تقلبات الريع النفطي (السعر × الكمية) إلى تقلبات في معدل التضخم في نفس الاتجاه في حالة ثبات العرض الكلي الفعلي في الأجل القصير .
- ✓ تؤدي تقلبات الريع النفطي (السعر × الكمية) إلى تقلبات معدل التضخم في الاتجاه المعاكس في حالة انكماش العرض الكلي الفعلي في الأجل القصير .
- ✓ لا تؤدي تقلبات الريع النفطي (السعر × الكمية) إلى تقلبات في معدل التضخم في حالة توسع العرض الكلي الممكن في الأجل الطويل.
- ✓ تؤدي تقلبات الريع النفطي (السعر × الكمية) إلى تقلبات في معدل التضخم في نفس الإتجاه في حالة ثبات العرض الكلي الممكن في الأجل الطويل.

4.أسباب اختيار الموضوع:

من بين أهم الأسباب التي كانت دافعا لاختيار الموضوع ما يلي:

- ✓ الميول الشخصية إلى دراسة هذا الموضوع الحيوي الذي يعد محط اهتمام الدارسين و الباحثين الاقتصاديين.
- ✓ الربط بين فروع الاقتصاد (الاقتصاد الكلي والاقتصاد القياسي).
- ✓ أن الاقتصاد الوطني كله يعتمد على ما يجنيه من قطاع المحروقات,وأن تقلباته تنعكس بالإيجاب والسلب على مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- ✓ أن موضوع أسعار البترول والتضخم تتميز بالتغير السريع والمستمر وبالتالي فإن الخوض فيه يجذب كل شخص يواكب التغير ويبحث عن الجديد لفهم العلاقات التي تسيره وتضبطه.

5.أهداف الدراسة و أهميتها: نهدف من خلال دراستنا هذه إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

- ✓ تسليط الضوء على التأصيل النظري في الفكر الاقتصادي لموضوع النفط وظاهرة التضخم,ومن ثم التعرف على مختلف الحلول العملية لهذه الظاهرة.
- ✓ إبراز الأساس النظري والقياسي لظاهرة التضخم وإسقاط ذلك على واقع الجزائر.

- ✓ تبيان إذا كانت السياسة المالية والسياسة النقدية التي تعتمدها الجزائر في مكافحة ظاهرة التضخم في ظل التحديات الداخلية من خلال بناء نموذج متوازن بين العرض والطلب في سوق العمل,أو خارجية في ظل الأزمات الاقتصادية.
- ✓ التعرف على كيفية تأثير ارتفاع أسعار النفط على معدلات التضخم في الجزائر باعتبارها دولة ريعية.
- ✓ محاولة استخدام أساليب الاقتصاد القياسي في التحليل.

6.الإطار الزماني و المكاني:

مكانيا ارتكزت الدّراسة على الجزائر، أمّا زمنيّا فقد وقعت دراستنا ضمن المجال الزّمني الممتد في الفترة 1980-2015.

7.المنهج والأدوات المستخدمة:

لقد تمّ الاعتماد على عدّة مناهج بحثيّة، أهمّها كان:

- ✓ المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري لدراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة وإلى مختلف الدراسات القياسية التي تناولت الموضوع ومقارنة النتائج ,بالإضافة إلى المنهج القياسي في الجانب التطبيقي لاختبار تأثير أسعار النفط على معدل التضخم وباستخدام نماذج ARDLباستخدام برنامج Eviews9.

8.صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي تعرضتنا في اعداد هذه الدراسة:

- ✓ نقص البيانات والمعطيات الإحصائية حول الموضوع خصوصا سنة 2015 ,وكذا التضارب الذي وجدناه حول هذه الإحصائيات بين مختلف المصادر الرسمية من جهة وبعض المصادر من الهيئات الدولية من جهة أخرى,وهو ما جعلنا نشكك في مصداقية بعض الإحصائيات.

9.محتوى الدراسة:

لعلاج إشكالية الموضوع قسمنا محتوى الدراسة إلى فصلين رئيسيين يتخللهما العديد من العناصر والنقاط الفرعية، حيث جاء الفصل الأول بعنوان عموميات حول التضخم و أسعار النفط و قد قسمناه إلى ثلاثة مباحث , حيث سنتناول في المبحث الأول ماهية كل من التضخم و البطالة ثم في المبحث الثاني نلم بالإطار التحليلي للعلاقة بين أسعار النفط في الدول الريعية بسلوك معدل التضخم و أخيرا المبحث الثالث الذي جمعنا فيه الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة أما في الفصل الثاني و الذي جاء تحت عنوان الدراسة القياسية لأثر تغيرات أسعار النفط على معدلات التضخم و الذي سنتناوله تحت مبحثين الأول تحليل وصفي لمعدلات التضخم و أسعار النفط ثم عرض الدراسة القياسية في المبحث الثاني.

الفصل الأول

الإطار النظري للنفط وعلاقته بالتضـــــخم

تمهيد

يمثل النفط العربي المحرك الأساسي للسوق البترولية العالمية , و تمثل عوائده نبض مداخيل كثر من الدول الريعية حتى أصبحت تسمى بالاقتصاديات الريعية , ما يميز اقتصادها بالقوة نتيجة امتلاكها للنفط.

و لقد تشاركت الجزائر مع تلك الاقتصاديات في هذه السمة, و اصبحت علاقة الارتباط معقدة بين الاقتصاد الوطني و قطاع المحروقات , و قد عرفت أسعار النفط تغيرات كثيرة ألقت بظلالها على متغيرات الاقتصاد الجزائري بدءا بمعدلات التضخم و الذي رغم أن معدلاته المسجلة في السنوات الأخيرة تختلف عن تلك المسجلة في نهاية الثمانينات و بداية التسعينات من القرن الماضي, إلا أنها تطرح نفسها و بقوة في الجزائر

و لدراسة هذه العلاقة ارتأينا تقسم الفصل إلى 3 مباحث كالآتي :

المبحث الأول : عموميات حول التضخم و أسعار النفط.

المطلب الأول:ماهية التضخم.

المطلب الثاني:التأصيل النظري لأسعار النفط.

المبحث الثاني :الإطار التحليلي للعلاقة بين أسعار النفط في الدول الريعية و معدلات التضخم.

المطلب الأول:خصائص الاقتصاديات النفطية.

المطلب الثاني:تحليل الفروض الكلاسيكية و الكينزية لظاهرة التضخم.

المبحث الثالث : الدراسات السابقة.

المطلب الأول:دراسات خاصة بالجزائر.

المطلب الثاني:دراسات أجنبية.

المطلب الثالث:بيان الاستفادة من الدراسات السابقة.

المبحث الأول:عموميات حول التضخم و أسعار النفط.

نظرا للأهمية الكبرى التي تكتسيها ظاهرة التضخم و تأثير تغيرات أسعار النفط عليها جعلت مختلف المدارس الاقتصادية تعطي كل منها تحليلا و تفسيرا و فيما يلي عرض نظري لابراز أهم المفاهيم المتعلقة بأسعار النفط و التضخم

المطلب الأول: ماهية التضخم.

حظي موضوع التضخم بالعديد من الأبحاث باعتباره ظاهرة ديناميكية متشابكة,ومن هذا المنطلق سنتناول في هذا الجزء من البحث التعاريف الخاصة بالتضخم,قياسه و أنواعه.

أولا:مفهوم التضخم,قياسه و أنواعه.

1- مفهوم التضخم :

هو نسبة الارتفاع في أسعار كل من السلع و الخدمات من سنة إلى أخرى.أو معدل الارتفاع في المستوى العام للأسعار.[1]

يتضمن هذا التعريف للتضخم عدة نقائص ندرجها فيما يلي:

- لم يحدد التعريف طول المدة الزمنية التي يعتبر فيها ارتفاع الأسعار تضخما.
- لم يأخذ التعريف في الحسبان أثر التقدم التكنولوجي في تخفيض تكاليف الإنتاج حيث أن بقاء الأسعار ثابتة يعني أن أفراد المجتمع لم يستفيدوا من آثار التقدم التكنولوجي في تحسين قدرتهم الشرائية.
- لم يحدد التعريف ما إذا كانت أسباب ارتفاع الأسعار تؤدي فعلا إلى التضخم أم لا, حيث أن ارتفاع سعر سلعة ما نتيجة تحسن النوعية يختلف عن ارتفاع سعر سلعة أخرى دون أن يصاحبه تحسن في نوعيتها ففي الحالة الأولى تزيد منفعة المستهلك الأمر الذي لا يتحقق في الحالة الثانية.

وخلاصة لما سبق ذكره يمكننا القول أن تعدد التعاريف حول التضخم يدل على أنه ظاهرة اقتصادية متشعبة الجوانب تختلف أسبابها حسب خصوصية وطبيعة اقتصاد كل بلد.[2]

---

[1] اسلام محمد البنا,**مقدمة في مبادئ الاقتصاد**,الدار الجامعية,الطبعة الأولى 2012م-1433هـ,ص:235.

[2] خديجة حمادي,**علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة 1970-2005,دراسة قياسية اقتصادية**,مذكرة لنيل شهادة ماجستتر في العلوم الاقتصادية'فرع الاقتصاد المكي,جامعة الجزائر,2008-2009,ص:19-20..

2- قياس التضخم:

ولقياس التضخم نستعين بالأرقام القياسية للأسعار Price Index حيث الرقم القياسي هو احد المقاييس الإحصائية الذي يهدف إلى إبراز التغيرات التي تطرأ على أحد المتغيرات,أو التغيرات التي تطرأ على مجموعة من المتغيرات المرتبطة ببعضها, وذلك بمرور الزمن أو بتغير الموقع الجغرافي أو تطرأ بالنسبة لأي خاصية مثل الأسعار,الدخل,الأجور وغيرها.

ونستطيع الاستعانة بالأرقام القياسية مثل مقارنة الإنفاق على الغذاء أو أي عنصر من عناصر تكاليف المعيشة خلال سنة معينة مع الإنفاق على العنصر نفسه في سنة أو سنوات سابقة؟ أو مقارنة إنتاج سلعة ما سنة ما في منطقة معينة من بلد ما مع إنتاج نفس السلعة في منطقة أخرى من البلد.

وإن أوسع تطبيق للأرقام القياسية هو في حقل الاقتصاد و الإدارة ,إلا أن ذلك لا يمنع من تطبيق هذا المقياس الإحصائي على بقية فروع العلوم الاجتماعية أو التطبيقية.ولقد اهتمت الحكومات و المؤسسات الخاصة في حساب الأرقام القياسية وذلك بهدف التنبؤ بتطور الأحداث الاقتصادية لفترة قادمة أو للتزود بمعلومات أكثر من الحوادث الاقتصادية.وهكذا سنجد لدينا أرقام قياسية للأجور و الإنتاج و للبطالة و للأسعار وهكذا.[1]

3- أنواع التضخم:

- **حسب تحكم الدولة في جهاز الأسعار** :تتحدد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية بمدى تحكم الدولة في جهاز الأسعار,ومراقبتها لتحركات المستويات العامة للأسعار و التأثير فيها,حيث ينطوي تحت ظل هذا المعيار نوعين :
  - **التضخم المكبوت(الحبيس)**:يظهر هذا النوع من التضخم في الدول التي تستخدم طريقة تخصيص السلع و الخدمات المتاحة على السكان على شكل كوبونات أو قسائم إما بسبب زيادة الطلب,أو بسبب ندرة العرض بمحاولة التحكم بالأسعار عن طريق تخصيص كميات من السلع و الخدمات لكل فرد أو عائلة. مثلا كما حصل في الإتحاد السوفييتي سابقا و في دول أوروبا الشرقية, وتقوم الحكومة بتقييد الارتفاع السعري وتحويل الدعم لمستحقيه,عن طريق تخصيص كوبونات بكميات أو حصص استهلاكية معينة تناسب احتياجات كل فرد.[2]
  - **التضخم المكشوف**:بعكس النوع السابق فإن التضخم المكشوف يعني انطلاق الأسعار نحو الارتفاع دون أي تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد منه,أو التأثير فيه.وإلى جانب إحجام الدولة وموقفها السلبي فقد تتدخل عوامل أخرى في رفع المستويات العامة في الأسعار

[1] مجيد علي حسين,عفاف عبد الجبار سعيد,**مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**,دار وائل للنشر و التوزيع عمان-الأردن,الطبعة الأولى2004,ص:317.
[2] إياد عبد الفتاح,النسور,**أساسيات الاقتصاد الكلي**,دار صفاء للنشر والتوزيع-عمان,الطبعة الثانية 2014م-1435هـ ,ص:197.

,ومنها الظروف السائدة في بعض القطاعات الاقتصادية,وكذلك العوامل النفسية للأفراد من بائعين ومشترين...إلخ,الشيء الذي يسمح للقوى التضخمية من ممارسة ضغوطها نتيجة إما لزيادة الطلب على السلع و الخدمات,أو زيادة تكاليف حجم الإنتاج ,أو زيادة الكتلة النقدية...إلخ.[1]

- **حسب مدى حدة الضغط التضخمي:**

- **التضخم الزاحف(العادي)**:تعاني منه معظم دول العالم كونه ينتج عن زيادة حاجات و متطلبات السكان بسبب الزيادة فيحجم السكان,فتضطر الدولة إلى تمويل جانب من الإنفاق الاستثماري لتلبية حاجاتها عن طريق إصدار نقود بلا غطاء,الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.ويكون هذا النوع من التضخم بمعدلات منخفضة نسبيا ولكنه مستمر,وهو يختلف في فترات المناسبات و الأعياد والسياحة عن الفترات الاعتيادية الأخرى التي ينخفض فيها حجم الاستهلاك.[2]
- **التضخم الجامح**:في هذه الحالة فإن معدلات التضخم تخرج عن نطاق السيطرة وتصل إلى معدلات عالية جدا تصل إلى الآلاف بل وحتى الملايين,مما يؤدي إلى آثار اقتصادية مدمرة,حيث يفقد الناس الثقة بالنقود والاقتصاد ويتوقف الناس عن استخدام النقود لأي غرض,ويتحول التبادل جزئيا أو كليا لنظام المقايضة.و المثل الشهير حالة التضخم الجامح ما تعرضت له ألمانيا في عقد العشرينيات من هذا القرن,حيث توسعت الحكومة في إصدار النقود إلى درجة أدت إلى مضاعفة الأسعار بلايين المرات,الأمر الذي دفع الأفراد إلى التحول إلى استخدام نظام المقايضة جزئيا و استخدام النقود السلعية أحيانا أخرى.[3]
- **التضخم الماشي**:عندما يكون الارتفاع المستمر للأسعار حدوده 5إلى10٪ سنويا,ويجب الحد من هذا النوع لأنه يوجد شيء من الخطورة,بحيث تدخل حركة تزايد الأسعار في حلقة مفرغة قد تصل إلى معدلات كبيرة.[4]
- **التضخم الراكد**:في هذا الصنف تكون نسبة ارتفاع الأسعار أكبر بكثير من سابقه,مثل حالات التضخم التي واجهتها الهند في السنوات1993م,1979م,1974م,حيث ارتفعت الأسعار بنسبة 26٪,25٪,10٪,على الترتيب.[5]

---

[1] سعيد هتهات,**دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر**,مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية,تخصص دراسات اقتصادية,جامعة قاصدي مرباح-ورقلة,2005\2006,ص:37.

[2] إياد عبد الفتاح النسور,مرجع سابق,ص:196.

[3] طالب محمد عوض وراد,**مدخل إلى الاقتصاد الكلي**,الجامعة الأردنية,الطبعة الثانية2013,ص:184.

[4] **سعيد هتهات,مرجع سابق,ص:38.**

[5] **نفس المرجع,ونفس الصفحة.**

- **حسب طبيعة القطاعات الاقتصادية:**

يختلف التضخم في قطاع السلع عن ذلك هذا الصدد يقسم كينز هذه الأنواع إلى:

- **التضخم في أسواق السلع:**

✓ **التضخم السلعي:** يحصل في قطاع صناعات الاستهلاك و يعبر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادخار.

✓ **التضخم الرأسمالي:** وهو التضخم الذي يحدث في قطاع صناعات الاستثمار ويعبر عن ارتفاع قيمة سلع الاستثمار مقارنة مع نفقة إنتاجها فتحقق أرباحا كبيرة في قطاع الاستثمار و الاستهلاك.

- **التضخم في أسواق عوامل الإنتاج:**

أما عن التضخم المتفشي في أسواق عوامل الإنتاج فيميز كينز بين نوعين:

✓ **التضخم الربحي:** يحدث عندما يزيد الاستثمار عن الادخار فتزيد الأرباح في قطاعي صناعات الاستهلاك و الاستثمار.

✓ **التضخم الدخلي:** يحدث هذا النوع من التضخم عندما ترتفع نفقات الإنتاج خاصة أجور العمال ويحصل ذلك من وجهة نظر الاقتصادي كينز إذا إنحرف التوازن في سوق الاستثمار لصالح نفقات الإنتاج وعلى حساب سلع الاستثمار.[1]

- **حسب المصادر و الأسباب و الظروف المساعدة:**

- **التضخم الطبيعي الاستثنائي:** وهو تضخم غير اعتيادي ينشأ نتيجة لظروف طبيعية كالزلازل و البراكين,أو انتشار الأوبئة و الأمراض,أو بسبب الفيضانات والأعاصير...إلخ,فهذه الظروف وغيرها قد تكون حافزا لظهور الاتجاهات التضخمية واستفحالها,كما حدث نهاية سنة 2004 إثر الزلزال و المد البحري لتسونامي الذي أصاب دول جنوب شرق آسيا,حيث ارتفعت الأسعار إلى مستويات خيالية تصل إلى آلاف الأضعاف.[2]
- **تضخم الطلب:** هي الحالة التي ترفع فيها الأسعار نتيجة عن العرض الكلي سواء في سوق السلع أو عناصر الإنتاج (نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة) ,فعند الوصول إلى التوظف الكامل تؤدي الزيادة في الطلب وزيادة الإنفاق الكلي إلى جذب إلى جذب الأسعار للارتفاع لمقابلة الفائض عن الطاقة الإنتاجية للمجتمع.

[1] خديجة حمادي,مرجع سابق,ص:07.

[2] سعيد هتهات,مرجع سابق,ص:39.

- **تضخم التكاليف:** هو التضخم الذي ينشأ عندما تستمر أسعار السلع الاستهلاكية والصناعية في الارتفاع نتيجة نفقات الإنتاج وخاصة أسعار عناصر الإنتاج و الأجور بالذات,حيث يعرف هذا التضخم بتضخم دفع الأجر.[1]
- **التضخم المستورد:** يظهر هذا النوع نتيجة لاختلال العلاقات الاقتصادية الدولية عبر قناة التجارة الدولية و حركات رؤوس الأموال,فإذا ما أصاب إحدى هذه الاقتصاديات تضخم محلي فإنه سيصل بالتأكيد إلى الدول الأخرى حسب درجة انفتاح اقتصادياتها ونوعية العلاقات التي تقيمها خاصة مع الدولة التي عرفت التضخم,أي أن هذا النوع من التضخم ينساب إلى الاقتصاد المحلي من الخارج.[2]
- **التضخم الذاتي:** وهو تضخم تلقائي خاص بالمجتمعات الرأسمالية,لا يرجع لعوامل فائض الطلب إما إلى ارتفاع معدلات الأجور بالنسبة إلى معدلات الكفاءة الإنتاجية.كما حصل هذا في الولايات المتحدة مابين 1957م-1960م,حيث شهدت هذه الفترة ارتفاعات متوالية لمعدلات الأسعار و الأجور دون أن يكون هناك فائض الطلب في الأسواق.
- **التضخم الدوري:** وهو سمة من سمات النظام الرأسمالي,بحيث يعبر عن حركات الظواهر الرأسمالية المتجددة كالأزمات الاقتصادية,التي تحدث عادة بين فترة و أخرى.[3]

ثانيا: أسباب التضخم وأساليب معالجته:

1- أسباب التضخم:

نظرا إلى تعدد الأفكار حول مفهوم التضخم أدى إلى تعدد النظريات المفسرة لأسبابه و من أهم النظريات:

- **التضخم بسبب زيادة الطلب:يرى** أصحاب هذه النظرية أن الارتفاع في المستوى العام للأسعار يعزى إلى زيادة الطلب بنسبة تفوق زيادة العرض,وهذا يعني أن زيادة الطلب على السلع و الخدمات وما يترتب عليها من زيادة الأنفاق سواء كان ذلك الإنفاق استهلاكيا أو استثماريا أو إنفاقا حكوميا وبشكل يفوق الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي,فإن تلك الزيادة بالضرورة سوف تؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار.وفي هذا المجال يمكن القول أن معظم نظريات التضخم تعزو التضخم إلى فائض

[1] محمد جبوري,**تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم و النمو الاقتصادي,دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل**,أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية,تخصص:نقود,بنوك مالية,جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان,2012-2013,ص:161.

[2] عبد العزيز طيبة,**سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية,دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-2003**,مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود مالية,جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف,2014-2015,ص:13.

[3] سعيد هتهات,مرجع سابق,ص:41.

الطلب وقد يحدث هذا النوع من التضخم إما لزيادة الإنفاق الحكومي أو بسبب قيام البنوك التجارية بمنح تسهيلات ائتمانية و التوسع في الائتمان.[1]

- **التضخم بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج:**إذا كانت النظرية السابقة تؤكد على جانب الطلب فهذه النظرية تؤكد على جانب العرض,حيث يرى أصحابها أن السبب وراء ظاهرة التضخم يعود إلى ارتفاع التكاليف الإنتاجية بخاصة في الدول المتقدمة .[2]في الواقع يحتمل أن تكون الزيادات في الأجور نتيجة لقوة نقابات العمال في المساومة الجماعية ,في حال ظهور نقصان في عرض العمل ,فائض في مناصب الشغل فتستطيع الضغط على الحكومة للرفع من أجور عمالها وأيضا إذا كانت جميع الطاقات مستخدمة,فيطلب أصحاب المؤسسات معاون جديدة في الإنتاج مما يسبب ارتفاع في سعر المال أي سعر الفائدة وسعر العتاد الجديد.[3]وقد ظهرت خلال السبعينيات عوامل مسئولة عن دفع التكاليف كالبترول و المنتوجات البترولية ووصل إلى 54٪من 1972 إلى 1974.
- **نظرية التضخم الهيكلي:**يمكن القول أن هذا النوع من التضخم أكثر ما تتعرض له اقتصاديات الدول النامية نتيجة لسعيها في تحقيق برامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية حيث يعود السبب إلى التغيرات الهيكلية التي تحدث في مسار وحركة الاقتصاد القومي وما يترتب عليها من تغيرات هيكلية في كل من الطلب و العرض الكلي.[4]
- **استيراد معظم السلع والخدمات النهائية من الخارج:** يظهر بوضوح في الاقتصاديات الصغيرة والمفتوحة على الاقتصاديات الأخرى والتي تستورد معظم احتياجاتها من السلع و الخدمات من الخارج ما يسمى بالتضخم المستورد ويعرف على أنه الارتفاع المستمر و المتسارع في أسعار السلع و الخدمات النهائية المستوردة ما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها داخليا.أي تستورد الدول وخاصة النامية هذا التضخم كما هو موجود في العالم الخارجي .[5]نظرا لأن الدول الصغيرة ذات الاقتصاديات المحدودة لا تستطيع التأثير في تحديد الأسعار كما حدث بعد سنة 1973ارتفعت أسعار هذه السلع في الدول النامية و العربية المستوردة لها.

وهنا يجب التمييز بين التضخم المستورد وتضخم التكاليف,حيث يعود هذا الأخير إلى ارتفاع في أثمان عناصر الإنتاج مثل المواد الأولية الداخلة في أنتاج سلع وخدمات محلية ما يؤثر على تكلفتها أما الأول فيرجع إلى ارتفاع أسعار السلع و الخدمات نفسها المستوردة من الخارج.[6]

---

[1] كاظم جاسم العيساوي,محمود الوادي,**الاقتصاد الكلي**,الطبعة الأولى 2000,دار المستقبل,ص:122.

[2] كامل البكري وآخرون,**مبادئ الاقتصاد الكلي**,1999,قسم الاقتصاد,جامعة القاهرة,ص:284.

[3] أحمد هني,**دروس في التحليل الاقتصادي الكلي**,(الجزائر,ديوان المطبوعات الجامعية,1991),ص:81.

[4] كاظم جاسم العيساوي,مرجع سابق,ص:124-125.

[5] اسماعيل عبد الرحمان,حربي محمد موسى عريفات,**مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد**,الطبعة الأولى,عمان,دار وائل للنشر,1999,ص:152.

[6] سعيد هتهات,مرجع سابق,ص:35.

2.أساليب معالجته:

❖ **السياسة المالية:**من أهم أدواتها:[1]

- **الضرائب بكافة أنواعها:**مثل ضرائب الشركات و الرسوم الجمركية الغير مباشرة على السلع المحلية أو المستوردة وتحدد سياسة الحكومة الضريبية وما يتناسب مع أهدافها العامة التي تعكس إستراتيجية الحكومة.فالجداول المختلفة لضريبة الدخل تعتبر من الأدوات الهامة التي يمكن أن تلعب دورا مميزا في إعادة توزيع الدخل القومي بالإضافة إلى اعتبارها أداة هامة لحماية المنتجات المحلية و الصناعات الوطنية الناشئة.
- **الإنفاق العام:**فحجم الإنفاق الحكومي وكيفية توزيع مستوى النشاط في كل القطاعات الاقتصادية وما يرتبط به من نشاطات إنتاجية أخرى أي تحويل النفقات الحكومية عن طريق زيادة الضرائب أو لتقليل النفقات الحكومية بالقدر الذي يضر بالنشاط الاقتصادي أو تأجيل بعض المشروعات الاقتصادية.
- **الدين العام:**تعتبر سياسة الدولة اتجاه الدين العام من حيث حجمه ومعدلات نموه وسبل الحصول عليه من الوسائل المهمة في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي,أما إذا كانت الموازنة العامة تحقق فائض فإن حجم هذا الفائض يمكن أن يؤثر بصفة مختلفة على الاقتصاد الوطني.

❖ **السياسة النقدية:**تتولى البنوك المركزية في الدول مسئولية وضع وتنفيذ هذه السياسة من خلال ما يلي:[2]

- **الأدوات الكمية:**وذلك من خلال:

✓ زيادة سعر إعادة الخصم بهدف التأثير على القدرة الائتمانية للبنوك,بهدف تقليل حجم السيولة المتداولة في السوق,وتقليل حجم الإنفاق لتقليل معدل التضخم.

✓ دخول البنوك المركزية إلى السوق بائعا للأوراق المالية الحكومية كالسندات و الأذونات,وذلك من أجل سحب جزء من السيولة النقدية المتاحة للأفراد.

✓ زيادة نسبة الاحتياط القانوني على الودائع المتاحة لدى البنوك المركزية,بهدف تخفيض القدرة الائتمانية للبنوك,وتقليل حجم القروض و التسهيلات الممنوحة للأفراد.

- **الأدوات النوعية:**وتشمل ما يلي:

[1] أمينة دباب ,**السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر**,مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية,تخصص:الاقتصاد القياسي البنكي والمالي,جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان,2014-2015,ص:82.

[2] اياد عبد الفتاح النسور,مرجع سابق,ص:202.

- ✓ الإقناع والإغراء والتأثير الأدبي على مدراء البنوك التجارية,بالالتزام بالنسب المالية المقبولة لتخفيض حجم التسهيلات ,والقروض الممنوحة للأفراد.
- ✓ استخدام سياسة استهداف التضخم كأحد المفاهيم الحديثة لتطوير أسلوب إدارة السياسة النقدية من قبل البنك المركزي ,وهي تتمثل في الإعلان الصريح من قبل السلطة النقدية بأن هدف السياسة النقدية ,هو تحقيق مستوى محدد لمعدل التضخم خلال فترة زمنية محددة,,ويتحدد استهداف التضخم في إعلان السلطات النقدية عن هدف رقمي محدد,لمعدل التضخم في الأجل القصير ,وتحقيق استقرار في الأجل الطويل.

المطلب الثاني:التأصيل النظري لأسعار النفط و أسواقه.

الفرع الأول:تقديم عام للنفط

تعتبر الثروة البترولية من الموارد الاقتصادية الناضبة لأنه ذو طبيعة استنفاذية,فالدول النفطية تملك أصولا عينية في باطن الأرض ,إذ يمثل ريع النفط نسبة كبيرة من ناتجها المحلي الإجمالي من جهة,ونسبة أكبر من إجمالي صادراتها الوطنية ,وتعتبر أسعار البترول هي الملمح الرئيسي للسوق البترولية التي بدورها تتأثر بعديد العوامل.

أولا : مدخل حول النفط:

1- مفهوم الريع في النظرية الاقتصادية:

يعتبر الريع ظاهرة عامة تعرفها جميع الاقتصاديات المتقدمة منها و المتخلفة,غير أن الخلاف ينحصر فقط في مدى الأهمية النسبية التي يمثلها الريع بالمقارنة ببقية مصادر الدخل الأخرى,ذلك أن ظاهرة الريع لا تمثل عادة في الاقتصاديات الحديثة سوى نسبة ضئيلة من الناتج القومي,وهذا عكس حال الاقتصاديات النفطية.

استخدمت فكرة الريع في جميع الأحوال التي يتمتع فيها بعض الأفراد بدخول نتيجة لمزايا طبيعية أو تفضيلية سواء في الموقع أو المناخ أو غير ذلك.ويؤكد دافيد ريكاردو أن المناجم شأنها شأن الأرض تولد ريعا.[1]أما اصطلاح الريع بمفهومه الواسع هو الدخل الذي تؤمنه منحة أو هبة من الطبيعة وقد يؤمن موقع جغرافي معين مداخيل ريعية خارجية لبلد ما ,ويحصل ذلك حين تكون أراضيه ممرا تجاريا دوليا كقناة السويس أو تكون ممرا لأنابيب البترول,قد تكون منطقة سياحية,كذلك قد يكون الريع ممثلا بالمساعدات والهبات الدولية .[2]

[1] أشرف باهي,رضا موسى,**أثر تغيرات أسعار البترول على سعر الصرف,دراسة قياسية لاختبار المرض الهولندي**,مذكرة لنيل شهادة الماستر,في العلوم الاقتصادية ,تخصص:نقود ومالية,جامعة تبسة,2015-2016,ص:29.

[2] مايح شبيب الشمري,**تشخيص المرض الهولندي ومقومات الاقتصاد الريعي في العراق**,جامعة الكوفة,مجلة الغري للعلوم الاقتصادية ,العراق,2007,ص:03.

إن الاتجاه الحديث في النظرية الاقتصادية يرى أن إدارة الموارد الاقتصادية وحسن استخدامها يتطلبان استخدام أثمان عناصر الإنتاج ولا يختلف الريع عنها,حيث يشغل الريع بمعناه التقليدي جزءا مهما في الحياة الاقتصادية.

2- أصل النفط وتواجده:

النفط أو البترول كلمة مشتقة من الأصل اللاتيني وتعني زيت الصخر part:زيت, olim :الصخر.

علميا:سائل كثيف يتركب من الماء يحرر عند احتراقه طاقة قابل للاشتعال,بني غامق أو بني مخضر,موجود على أعماق مختلفة ضمن صخور مسامية.حفر أول بئر في 27أوت1859 في بنسلشيا.[1]

الجدول رقم(01-01): تاريخ اكتشاف النفط في عدد من دول العالم.

البلدان	التواريخ
• الولايات المتحدة الأمريكية	• 1859
• مملكة رومانيا	• 1857
• كندا	• 1858
• القوقاز	• 1873
• البيرو	• 1869
• ايران	• 1908
• مصر	• 1911
• العراق	• 1937
• الكويت	• 1983
• المغرب	• 1943
• الجزائر	• 1956
• ليبيا	• 1959

المصدر: علماوي عمر,سعداوي شرف الدين,**أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الوطني(حالة الوفرة المالية في الجزائر),من 1990-2012**,مذكرة لنيل شهادة ليسانس,جامعة ورقلة,2012-2013,ص:3,4.

[1] علماوي عمر,سعداوي شرف الدين,**أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الوطني(حالة الوفرة المالية في الجزائر),من 1990-2012**,مذكرة لنيل شهادة ليسانس,جامعة ورقلة,2012-2013,ص:3,4.

3- مكوناته ومنتجاته:

- **مكوناته:**

يتكون النفط بشكل أساسي من العناصر الآتية:[1]

- ✓ الكربون:تصل نسبته إلى حوالي 85٪و 90٪.
- ✓ الهيدروجين:تتراوح نسبته بين 10٪و15٪.
- ✓ الأكسيجين:والذي تقدر نسبة وجوده ب 0٪.
- ✓ الكبريت:والذي تتراوح نسبته بين 0.1٪و3.5٪.
- ✓ النتروجين:الذي تصل نسبته إلى ٪0.1و5٪.

- **منتجاته:**

المنتجات النفطية هي مواد ذات استخدامات متعددة مشتقة من النفط الخام عند تكريرها من المصافي,وطبقا لتركيب الزيت الخام و الطلب ,يمكن للمصافي أن تنتج نسبا مختلفة من المنتجات البترولية,وأكبر نصيب منها يستخدم في إنتاج الطاقة.

وتستخدم منتجاته في:

- ✓ النقل:الوقود,وقود الديزل,بترول الطائرات...
- ✓ للتدفئة و إنتاج الطاقة:زيوت الفضلة,غاز النفط المسال...
- ✓ مواد خام:السناح , الكوك,الشمع ,الإسفلت...
- ✓ زيوت متنوعة:الزيوت الطبية,الزيوت التقنية...
- ✓ البتروكيميائيات:الأسمدة,الأصباغ,المبيدات الحشرية,الكحول.[2]

4- أنواعه ووحدة قياسه:

- **أنواعه:**نذكرها فيما يلي

- ✓ **الشكل السائل:**أو يسمى خام البترول ويتميز النفط الخام برائحة خاصة ومتميزة له ألوان متنوعة,كما له مادة لزجة وهذه اللزوجة مختلفة بحسب الكثافة,النوعية أساسا من جانب ونقطة الانسكاب من جانب آخر إضافة إلى الضغط وكذلك الحرارة الجوفية.

[1] **Mewd003.com**,19:00 ,2017|04|19 أطلع يوم:

[2] **Sites.google.com/site/peetroly/all/89**.2017,20:45|04|19 أطلع يوم:

- ✓ **الشـــكل الغازي(الغـــاز الطبيعـــي)**:يتكـــون مـــن مجموعـــة عناصـــر:الميثان,الايثان,البروبان والبوتـان وكـذلك عناصـر أخـرى كـالنتروجين وثـاني أكسـيد الكربـون والكبريـت ولكـن بنسـب متفاوتة.
- ✓ **الشكل الصلب وشبه الصلب**: كالإسفلت وهي حالة نادرة الوجود.

- **وحدة قياس النفط**:يوجد للنفط مجموعة وحدات قياس نوجز أهمها فيما يلي:

- ✓ البرميل:هي وحدة القياس الأمريكية و الأكثر شيوعا في العالم وهو ما يعادل 159لترا.
- ✓ المـتر المكعب:يسـتعمل هـذا المعيـار في بعـض البلـدان مثل:فرنسـا,ألمانيا وهـو مـا يعـادل 6.28 برميلا.
- ✓ الوزن:هي وحدة قياس شائعة أيضا تختلف بين:
  - الطن الطويل:أي ما يعادل 1006 كغ.
  - الطن المتري:ما يعادل 999كغ.
  - الطن القصير:ما يعادل 906كغ.[1]

ثانيا : مفهوم أسعار البترول وأنواعه:

1.مفهوم سعر النفط:

السـعر هـو عبـارة عـن قيمـة الشـيء معـبرا عنـه بـالنقود,و السـعر قـد يعـادل قيمـة الشـيء أو قـد لا يتعـادل معهـا أو يتسـاوى معهـا,أي قـد يكـون أقـل أو أكثـر مـن القيمـة لـذلك الشـيء المنـتج,ومن خـلال هـذا التعريـف للسـعر فـإن السـعر النفطي يعني قيمة المادة أو السلعة النفطية معبر عنها بالنقود.[2]

2.أنواعه:

- ✓ **الأسـعار المعلنـة**:ظهـر سـنة 1880 بالولايـات المتحـدة مـن قبـل شـركة سـتاندرا-أويـل الـتي كانـت تحتكـر شـراء البـترول مـن منتجيـه المتعـددين في السـوق البترولية,وعنـد فوهـة البئـر ويتزايـد اكتشـاف واسـتغلال البـترول خـارج الولايـات المتحـدة وتزايـد الإنتـاج العالمي.أصـبحت الشـركات البترولية تقـوم بـإعلان الأسـعار المعلنـة في مـوانئ التصـدير للبترول,ونظـرا لحـدة التنـافس بـين الشـركات البترولية الاحتكاريـة فقـررت فيمـا بينهـا الإعـلان عـن سعر ثابت و مستقر.

[1] خامر صبرينة,بن عرفة تبر,**التنمية الاقتصادية في ظل انخفاض أسعار البترول** ,مذكرة لنيل شهادة الماستر,جامعة تبسة,ص:29.

[2] تقوى حسناوي,عبد العزيز أحمد شاوش,**أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر,دراسة احصائية للجزائرللفترة 1986-2014**,ص:50.

- ✓ **الأسعار المحققة**:ظهر أواخر الخمسينات عملت به الشركات المستقلة من خلال تقديم تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها المشتري كنسبة مئوية تخصم من السعر المعلن,ويعرف السعر المتحقق على أنه السعر المعلن مطروح منه الحسومات أو التسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري.[1]
- ✓ **السعر الفوري**:هو عبارة عن قيمة السلعة البترولية نقدا في السوق الحر للبترول بصفة فورية أو آنية,وقد برز هذا السعر للوجود مع وجود السوق الحرة,ويتميز بعدم ثباته بسبب ارتباطه بمدى الاختلال بين العرض و الطلب على البترول الخام,فإذا كان الاختلال قليلا يكون السعر الفوري أقل من السعر المعلن أو مقربا له ويكون مستواه أكبر من الأسعار المعلنة إذا كان الاختلال كبيرا.
- ✓ **سعر التحويل**:هو سعر التبادل للنفط الخام بين شركتين فرعيتين ضمن مجموعة من الشركات تتبع شركة أم واحدة, وهو سعر حسابي يهدف إلى جعل الضرائب على أرباح الشركات النفطية في الدول المسجلة فيها تبلغ حدا أدنى,ويمكن أن يستعمل سعر التحويل عند انتقال من نشاط إلى آخر ضمن نفس الشركة الأم.وقد رفضت الدول المنتجة الاعتراف بهذا السعر والتعامل به كأساس لاحتساب إيراداتها النقدية من النفط.
- ✓ **سعر التكلفة الضريبية**:مثل هذا السعر الكلفة التي تتحملها الشركات بموجب الاتفاقيات نافذة المفعول للحصول على برميل أو طن من النفط الخام,ويساوي سعر الكلفة الضريبية كلفة الإنتاج مضاف إليها عائد الحكومة (الضريبة+الريع)أو أي مبالغ أخرى تدفعها الشركات للحكومة المعنية.وتحصل الشركات المستغلة للبترول على البترول المنتج من قبلها في البلدان البترولية كطرف مشتري له,وهذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على البترول ويمثل الأساس الذي تتحرك وفقه الأسعار.
- ✓ **سعر الإشارة أو المعدل**:ظهر هذا النوع من الأسعار في فترة الستينات,وهو عبارة عن سعر البترول الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المحقق أي أنه سعر المتوسط بين المحقق والمعلن لعدة سنوات.[2]

الفرع الثاني:الأسواق النفطية.

إن للسوق البترولية دورا مهما في إلتقاء عارضي و طالبي السلع البترولية في العالم وسيتم التطرق إلى السوق البترولية وأنواعها كما يلي:

[1] هوام منصف,لطرش النوري,أثر تغيرات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر,ومذكرة لنيل شهادة ماستر,جامعة الربي تبسي-تبسة-,2015-2016,ص:32.

[2] مساني ابراهيم,عزوزة محمد,**واقع الاستثمار في الجزائر في ظل تغيرات أسعار النفط للفترة 2000-2015**,مذكرة لنيل شهادة الماستر,جامعة تبسة,ص:37.

أولا : مفهوم السوق البترولية:

هي المكان الطبيعي أو الوهمي مكانيا أو جغرافيا لحدوث عملية تبادل السلع البترولية خاصة للسلعة الخام منها بين الأطراف المتبادلة ومن المعروف أن للأسواق ثلاث عناصر أساسية هي:البائعون والمشترون والسلعة محل التداول و الاختلاف في واحد أو أكثر من هذه العناصر يترتب عليه اختلاف طبيعة السوق.[1]

والسوق العالمية للبترول تتكون من ثلاثة أطراف رئيسية هي:الشركات العالمية للبترول,الدول المصدرة للبترول والدول المستوردة للبترول.

ويمكن وصف السوق العالمية للبترول بأنها سوق احتكار قلة كما يمكن وصف الوضع داخل كل مجموعة من المجموعات المكونة لهذه السوق بأنها احتكار قلة أيضا حيث تتميز كل مجموعة بوجود عدة متعاملين يمارس بعضهم تأثيرا كبيرا على السوق نتيجة لكبر حجمه.

ثانيا : التطور التاريخي لسوق النفط:

منذ اكتشاف النفط مرت السوق النفطية بعدة مراحل يمكن تصنيفها كالآتي:[2]

1.خلال الفترة1857-1870:كانت السوق النفط في هذه المهلة تنافسية بين الشركات الصغيرة التي بدأت تستثمر في استغلال النفط خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية أو كانت المنافسة شديدة فيما بين هذه الشركات مما نتج عنه اندماج بعضها وزوال بعضها الآخر حتى صارت شركات كبيرة وقوية.

2.خلال الفترة 1870-1960:أصبحت السوق النفطية في هذه الفترة سوق احتكار القلة بين الشركات التي سيطرت على الصناعة النفطية الأمريكية وتعدى ذلك إلى السوق النفطية العالمية في تحكمها في عمليات الاستكشاف و الاستخراج و النقل والتوزيع والتسعيرة وعرفت في عام 1927 عقد اتفاقية أكناكاري بين هذه الشركات التي تعرف بالشقيقات السبع والتي تنص على تقييم السوق النفطية العالمية ومنابع النفط في العالم ولهذا أصبحت السوق النفطية احتكارية لهذه الشركات خاصة في ظل محدودية دور الدول المنتجة للنفط.

3.خلال الفترة 1960-1973:مع تأسيس الأوبك في 1960 قل احتكار الشقيقات السبع وتحولت السوق النفطية إلى احتكار المنتج ممثلا في دول الأوبك وبوجود هذه المنظمة عملت الدول المنتجة على تقوية مركزها و

[1] بوبكري رقية,عرباوي نر اليقين,**مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري**,مذكرة لنيل شهادة ليسانس,تخصص:اقتصاد وتسيير بترولي,جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-,2012-2013,مذكرة منشورة,ص:12.

[2] مريم شيطي محمود,**انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري,مداخلة في ندوة أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد**,كلية الشريعة والاقتصاد,جامعة الأمير عبد القادر,14ماي2015,ص:05.

الحفاظ على مصالحها,حيث أنه بعد 1973 عندما قررت الدول الأعضاء في أوبك منفردة وقف الإمدادات النفطية احتجاجا على دعم حكومات الدول الكبرى للكيان الصهيوني هنا انتهى دور الشركات النفطية الكبرى.

4.خلال الفترة 1973-1980:في هذه المرحلة أصبحت السوق النفطية سوق احتكار قلة لدول الأوبك ,حيث أنه وعندما ارتفعت أسعار النفط وتضررت مصالح الدول المستهلكة للنفط وزاد إنتاج الدول النفطية من خارج أوبك بما أثر سلبا على موقفها.وهنا بدأت المنظمة تفقد قوتها.

5.خلال الفترة 1980-2015:من هذه المرحلة أصبحت السوق النفطية تضم عددا أكبر من المنتجين و المستهلكين فأصبحت سوقا تنافسية ولكن عند اختلال العرض والطلب النفطي في سنة 1981 في زيادة الإمدادات النفطية خارج أوبك ,عمت حالة عدم الاستقرار في السوق النفطية و أصبحت تعرف تقلبات بين الحين و الآخر,حيث كان الانخفاض في الأسعار سنة 1989و1998و2008 والارتفاع الكبير في 2003و2007و2010.

ثالثا : أنواع الأسواق النفطية : تنقسم إلى:[1]

1- **السوق النفطية الفورية**: كما تعرف أيضا بالسوق النقدية أو السوق الفعلية,باعتبار التسوية النقدية التي تتم خلالها بالاعتماد على الأسعار الفورية.وهي السوق التي تباع وتشترى فيه المواد حيز التنفيذ بشكل فوري,ويختلف السوق الفوري النفطي عن نظيراته من الأسواق الفورية الأخرى كونه يحدث التسليم الفعلي في شهر واحد أو أقل بالاعتماد على الأسعار الفورية.

وعليه فالسوق الفوري أو السوق النفطي يمثل السوق اللحظي أو سوق مكاني,أي هو سوق الذي يبحث فيه كل من المشتري والبائع عقد صفقته في فترة محددة,وبسعر محدد لشحنة محددة ومتاحة في مكان معين.هذا النوع من الأسواق يعمل على أساس ميكانيزمات قانون العرض والطلب تحت مسمى السوق الحرة.المواجهة بين عرض البائعين وطلب المشترين للنفط في السوق الفوري أو الحر يساهم في تحديد السعر الفوري للنفط.والسوق الحر ليس له مكان محدد ويعمل على مدار 24ساعة.

وقد عرفت صناعة النفط الأسواق الفورية (سوقي خليج المكسيك وميناء نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية,والخليج العربي,وسوق سنغافورة بالشرق الأقصى,ومنطقة بحر الكاريبي,وسوق روتردام في أوروبا)منذ القديم باعتبارها طريقة عملية للتخلص بأسعار منخفضة من بعض الفوائض النفطية والعمل على تحقيق التوازن بين العرض

[1] ادريس أميرة,**تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري1980-2014**,أطروحة لنيل شهادة دكتوراه,جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان-2015-2016,ص:124,128.

والطلب خارج أطار العقود الطويلة الأجل.لتعرف بعد ذلك أسواق فورية تطورا ملحوظا منتقلة مما يعادل 1٪من المعاملات في سنة 1973إلى 20٪ إلى سنة 1980,لتحتل ثلث السوق في نهاية1990.

ومن ثم لم يكن السعر الفوري المنخفض يؤثر تأثيرا محسوسا في الأسعار المعلنة أو الرسمية التي تحكم العقود طويلة الأجل غير أن الاختلال الذي طرأ في أوائل الثمانينات أدى إلى وجود فائض كبير في العرض العالمي و إعتدام المنافسة بين المنتجين داخل وخارج أوبك,دفع بالأسعار الفورية إلى مرتبة متزايدة الأهمية بحيث صارت الأسعار الفورية أساس التعامل في السوق العالمية للنفط وسببا رئيسا من أسباب عدم استقرار تلك الأسواق.

إن الأسعار الفورية على خلاف الأسعار المعلنة أو الرسمية لا تخضع فقط للقوى الاقتصادية والسياسية التي تخضع لها الأسعار النفطية عامة بل تؤثر فيها عوامل أخرى نفسية وتنظيمية ما يجعلها عرضة للتذبذب السريع مع انتشار الأخبار و الشائعات وهذا ما أدى إلى إتساع نطاق السوق الفورية وهو ما مهد للتقلبات الشديدة في أسعار النفط متيحا بذلك فرصة لنشوء المضاربة على تلك الأسعار.

2- السوق النفطية المستقبلية:المستقبل هو كلمة عاكسة لعدم التأكد,لهذا السبب قام المتعاملون الاقتصاديون منذ القدم البحث عن وسيلة للتحوط مما سيأتي في المستقبل عن طريق تكوين أسواق مستقبلية.وبالنسبة للنفط ومنتجاته فيعد هذا النوع من الأسواق مستحدثا كونه ظهر في منتصف الثمانينات,والمعروف عن هذه الأسواق أنها لا تنتعش إلا في ظل أسعار تتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار.وقد ارتفعت نسبة التعامل في الأسواق المستقبلية المتداولة في بورصة نيويورك سنة 1982مايقارب 17.3ألف عقد ليرتفع إلى 467ألف عقد خلال النصف الأول من 2002 وهذا دليل أن الأسواق لم تعد مقتصرة على من يرغب في إقتناء النفط لمواجهة احتياجاته الفعلية,بل فتحت المجال للمضاربين للتأثير على حركة الأسعار بما يخدم مصالحهم على مدار الساعة.

رابعا :الفاعلون في السوق النفطية:

1- .**من ناحية الدول المنتجة**:تنقسم إلى:

- **منظمة opec : organisation of the petroleum exporting countries**:

هي منظمة من المنظمات القائمة بين الحكومات ذات كيان دولي خاص والتي تم إنشاؤها بناءا على المبادرة الفنزويلية التي دعا على أساسها "العراق" بعض الدول المنتجة إلى عقد إجتماع في "بغداد"بين 10-14 سبتمبر 1960 ضم ممثلي إيران,العراق,الكويت ,السعودية و فنزويلا و انتهى بإعلان تأسيس هذه المنظمة وهي تنظيم إحتكار المنتج مشابه للكارتل الاحتكاري الذي كان يسيطر على صناعة النفط قبل هذا التاريخ (والممثل في الشركات

العالمية النفطية"الشقيقات السبع")وتضم الأقطار الرئيسة المنتجة للنفط في الدول النامية:السعودية,الكويت,العراق, إيران,فنزويلا,قطر,أندونيسيا,ليبيا,الإمارات,الجزائر,نيجيريا,الاكوادور,الغابون.

وتهدف هذه المنظمة إلى التحكم في استقرار أسعار النفط وتنسيق الجهود بين أفرادها في مجال السياسة النفطية من أجل ضمان المصالح الفردية والجماعية واستغلال أمثل للثروة النفطية والدفاع عن حقوق المنتجين.[1]

- **الدول المنتجة خارج الأوبك:**

بعد الإنزلاق الذي عرفته أسعار البترول في أوائل سنة 1988 أحست الدول المصدرة للبترول غير الأعضاء في أوبك.بخطورة الوضع وبادرت مصر بدعوة كبار الخبراء في الدول المصدرة غير الأعضاء في أوبك للاجتماع الذي انعقد يوم 08|03|1988 بمشاركة كل من:مصر,المكسيك,أنغولا,ماليزيا,الصين,كما شاركت كولومبيا مترددة وهكذا أكدت المجموعة أنها لا تستطيع الوقوف موقف المتفرج في السوق البترولية وأن حماية مصالحها الفردية و المشتركة تتطلب أخذ مواقف إيجابية مع الأوبك ومحاولة ضم أكبر عدد ممكن من المصدرين غير الأعضاء إلى هذا التنظيم التلقائي غير الرسمي,والذي أطلق عليه اسم indépendant petroleum exporty countries "الدول المستقلة المصدرة للبترول".[2]

2- **من ناحية الدول المستهلكة**:تنقسم إلى:

- **وكالة الطاقة الدولية(IEA): International energy agency**

هي منظمة دولية تمثل احتكار المستهلك للبترول تأسست بعد أزمة الطاقة 1973 بدعوة من الولايات المتحدة الأمريكية في 15نوفمبر1974 هي منظمة تابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية,الأعضاء المؤسسون لها 12 دولة هي:النمسا,بلجيكا,كندا,الدنيمارك,ألمانيا,ايرلندا,إيطاليا,اليابان,لوكسمبورغ,إسبانيا,السويد,سويسرا,تركيا,بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية وانضمت فيما بعد نيوزيلندا,النرويج واليونان وكان قيام هذه المنظمة نتيجة للتحولات التي عرفتها السوق النفطية العالمية وبالأخص ما تعلق منها بالمنطقة العربية,حيث تحولت الصناعة النفطية من أيدي الشركات النفطية التي تملكها الدول الأعضاء في هذه المنطقة إلى سيطرة الدول المنتجة نفسها مما جعلها تتحكم في مستويات الإنتاج و الأسعار,وهذا لم يكن في مصلحة الدول المستهلكة للنفط التي تسعى جاهدة لضمان إمداداتها النفطية ولو بالاحتلال العسكري لمنابع النفط وتهديد الدول المنتجة والمصدرة لهذه السلعة من خلال تطوير مصادر الطاقة البديلة للنفط,والعمل على جذب الفوائض المالية النفطية للدول المصدرة للنفط إلى بنوك الدول الأعضاء.ووكالة الطاقة الدولية تهدف في الأساس إلى تقوية موقف المستهلكين للنفط من خلال تشجيع للاحتفاظ

[1] خامر صبرينة,بن عرفة تبر,مرجع سابق,ص:30,31.

[2] بوبكري رقية,عرباوي نور اليقين,مرجع سابق,ص:12.

بمخزون تجاري و استراتيجي كبير من النفط تستطيع به التأثير على السوق النفطية في مراحل انخفاض إنتاج دول الأوبك وقلة العرض النفطي. [1]

- **الشركات البترولية العالمية و الوطنية:**

تعددت الشركات النفطية في طابعها حيث ظهرت إلى جانب الشركات النفطية العالمية للدول الصناعية شركات نفطية عالمية أخذت بمرور الزمن صفة عالمية.

خامسا: محددات أسعار النفط في الأسواق العالمية:

تتحدد أسعار النفط في الأسواق العالمية كباقي السلع و الخدمات,وتختلف سوق النفط عن باقي الأسواق بتعلقها بسلعة إستراتيجية مهمة يتوقف عليها معدل النم الاقتصادي لكثير من الدول,كما تعد سلعة سياسية قد لا تنطبق عليها معايير التحليل الاقتصادي وحدها.

1- .الطلب على النفط:

- **مفهومه:**

يعد النفط مادة إستراتيجية هامة لاقتصاد أي دولة,سواء كانت منتجة أو مستهلكة له,ويتأثر الطلب البترولي كباقي الأنشطة بعدة عوامل.

يتحدد الطلب على الموارد النفطية بمدى رغبة وقدرة الأفراد والمؤسسات في الحصول على هذه السلعة,وتلك الرغبة هي وليدة الحاجات المختلفة النابعة من استعمالات تلك السلعة عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة بهدف إشباع الحاجات سواء أن كانت إنتاجية أو استهلاكية.[2]

- **محددات الطلب النفطي في السوق النفطية:** يتأثر الطلب بعدة عوامل منها:

✓ **النمو الاقتصادي العالمي:** تعتبر معدلات النمو الاقتصادي المحرك الرئيسي للطلب على الطاقة,فقد شهد الاقتصاد العالمي معدل نمو بلغ 4.7٪عام 2000ليرتفع إلى 5.9٪عام 2004وقد صاحب هذا التطور زيادة في الطلب العالمي على النفط,فقد شهد عام 2000ارتفاعا في إجمالي الطلب ليصل 75.7مليون برميل يومي أما سنة 2004 بلغ إجمالي الطلب على النفط 82.2مليون برميل يومي ما يعني وجود ارتباط وثيق بين النمو الاقتصادي و إجمالي الطلب البترولي.[3]

[1] خامر صبرينة,بن عرفة تبر,مرجع سابق,ص:31-32.

[2] تقوى حسناوي,عبد العزيز أحمد شاوش,مرجع سابق,ص:38.

[3] موري سمية,**أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر-دراسة قياسية-**,أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية,جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان-2014-2015,ص:32.

- ✓ **الظـواهر الطبيعيـة للاسـتقرار السياسـي فـي العـالم:** يـبرز أثـر الظـواهر الطبيعيـة والتـوترات الجيوسياسـية علـى الطلـب علـى الـنفط كلمـا ازدادت تقلبـات الطلـب النفطـي وذلـك في ظـل زيـادة درجـة حساسـية الطلـب علـى الـنفط لأي أنبـاء تـتردد حـول أيـة مخـاطر قـد تهـدد مـن قطـاع الإنـدادات النفطيـة بفعـل تلـك الظـروف وذلـك علـى خلفية المخاوف من تلاشي الطاقات الإنتاجية الفائضة.[1]
- ✓ **النمـو السـكاني:** يعتـبر عامـل السـكان أحـد العوامـل المـؤثرة في الطلـب البترولي,حيـث كلمـا كـان عـدد السـكان كبـيرا ومتزايـدا فـإن ذلـك يـؤدي إلى توسـع ونمـو الطلـب بـافتراض أن نسـبة النمـو السـكاني أقـل مـن نسـبة النمـو الاقتصـادي بحيـث لا يتـأثر متوسـط دخـل الفرد,ويؤكـد هـذا الطـرح التـاريخي لعـدد سـكان العـالم وتطـور حجـم الطاقـة المسـتهلكة بمـا فيهـا المحروقـات,ففي سـنة 1950كـان عـدد سـكان العـالم 2.5مليـار نسـمة اسـتهلكوا 11.7مليـار برميـل نفـط ,أمـا في سـنة 1999بلـغ عـدد سـكان العـالم 6مليـار نسـمة اسـتهلكوا 96.2مليـار برميـل نفـط ويتوقـع أن يصـل عـدد سـكان العـالم سـنة 2050إلى 9مليـار نسـمة مـع اسـتهلاكهم لحـوالي لحـوالي 200 برميل نفط .

وبـالرغم مـن أن العامـل السـكاني عامـل مهـم غـير أن تـأثيره علـى الطلـب العـالمي يكـون نسـبيا ومتكـاملا مـع بقيـة العوامـل الأخـرى خاصـة الإنتـاج والـدخل القومي,فالمنـاطق المتقدمـة صـناعيا يشـكل سـكانها 18٪مـن سـكان العـالم غـي أنهـم يسـتهلكون حـوالي 70٪مـن بـترول العالم,أمـا بقيـة سـكان العـالم والـذين يشـكلون 72٪فـإنهم يسـتهلكون 30٪فقـط من بترول العالم.[2]

- ✓ **المنـاخ:**يلعـب المنـاخ دورا هامـا في تحديـد الطلـب البـترولي فـبرد الشـتاء الشـديد يـؤدي إلى إسـتهلاك متزايـد مـن الطاقـة لتدفئـة البيـوت و المصـانع وغيرهـا.وفي العـادة يـزداد الطلـب علـى الـنفط في فصـل الشـتاء بمقـدار 25مليـون برميـل في اليـوم وفي فصـل الصـيف أيضـا يرتفـع الاسـتهلاك العـالمي مـن الـنفط بسـبب العطلـة الصـيفية كـل ذلـك جعل الأوبك تحدد سقف إنتاجها حسب فصول السنة للحفاظ على مستوى محدد من السعر.[3]
- ✓ **أسـعار السـلع البديلـة:**تشـكل مصـادر الطاقـة الأخـرى ضـغطا علـى الطلـب البـترولي ومـن ثم علـى سـعر البـترول,إذ أنـه كلمـا زادت أسـعار الـنفط مقارنـة مـع أسـعار البـدائل الأخـرى إلا وعملـت الـدول المسـتوردة للـنفط على تقليص استهلاكها منه و تعويضه بالبدائل الأخرى وخاصة الغاز الطبيعي.
- ✓ **السياسـات الحكوميـة المـؤثرة فـي نمـو الطلـب:**تبنـت حكومـات الـدول المسـتهلكة للـنفط طيـف واسـع مـن السياسـات إلزاميـة إلى التقليـل مـن الاعتمـاد علـى النفط,والمحـرك الرئيسـي لهـذه السياسـات في كثـير مـن الأحيـان هو قضية أمن الطاقة و الاهتمامات المتزايدة حول قضية التغير المناخي وهما في واقع الأمر

[1] بلقلة ابراهيم,**سياسات الحد من الآثار الاقتصادية الغير مرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة لحالة الجزائر**,مذكرة لنيل شهادة دكتوراه,تخصص:نقود ومالية,جامعة الشلف,2014-2015,ص:27.

[2] موري سمية,مرجع سابق,ص:32.

[3] تقوى حسناوي,عبد العزيز أحمد شاوش,مرجع سابق,ص:39.

قضيتان مترابطتان ترابطا وثيقا.[1]

2.5.عرض النفط.

- **مفهومه:**

يقصد به الكميات المتاحة من السلعة النفطية في السوق الدولية بسعر معين وخلال فترة محددة,ويتسم العرض النفطي بالمرونة القليلة على المدى القصير,إلا أنه قد يكون أكثر مرونة على المدى البعيد.[2]

- **محددات العرض النفطي في السوق النفطية** : يتأثر العرض بعدة عوامل منها:

✓ **الاحتياطات والطاقة الإنتاجية**:يعرف الاحتياطي النفطي بأنه كمية وحجم النط المخزون في باطن الأرض الذي يمكن استخلاصه من الوسائل النقدية المعروفة والمتاحة في الوقت الذي يتم فيه الاكتشاف.

تعتبر الاحتياطات والطاقة الإنتاجية عاملا مهما في التأثير على العرض العالمي للبترول,فكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة كلما زاد الاعتقاد بأن هناك إمكانية على الزيادة في الإنتاج,إما عن رفع إنتاجية الآبار القديمة أو عن طريق حفر آبار جديدة في المناطق المكتشفة حديثا,أو عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية ,فعمليات البحث والتنقيب تطورت تطورا كبيرا بالتحسن التقني لوسائل التنقيب التي مكنت من تخفيض التكاليف وضخ كميات هائلة من البترول,لكنها لا تسمح بزيادة الاحتياطات النفطية بشكل كبير,وذلك بالنظر إلى الطلب العالمي المتزايد على النفط.[3]

✓ **السعر**: تلعب الأسعار دورا هاما في المقادير المعروضة من أي سلعة,فارتفاع سعر النفط يؤدي إلى ارتفاع الكمية المعروضة منه,إلا أن سوق النفط يخضع لاعتبارات احتكارية فضلا عن المدى الزمني.[4]

✓ **المستوى التكنولوجي و التقني لأدوات الإنتاج**:يعتبر التقدم التكنولوجي أساسيا في الدفع إلى استغلال المناطق النفطية الصعبة مثل:المياه العميقة,وذلك من خلال تخفيض تكاليف الاكتشاف والتنقيب.إذ تشير دراسة نفطية أعدتها مؤسسة "جولدمان زاكس" في نيويورك للمدة(1991-1994)حول تكلفة الاكتشاف والتطوير لهذه الشركات انخفضت خلال السنوات الثلاث إلى 6.43دولار لكل برميل نفط مكافئ أي بنسبة 35٪ويرجع هذا الانخفاض إلى التحسينات التي أدخلت على وسائل الحفر الأفقي التي تحقق وفرا في التكاليف.

[1] بلقلة ابراهيم,مرجع سابق,ص:27.
[2] تقوى حسناوي,عبد العزيز أحمد شاوش,مرجع سابق,ص:40.
[3] أشرف باهي,رضا موسى,ص:35.
[4] موري سمية,مرجع سابق,ص:33.

- ✓ **المصادر البديلة للنفط وأسعارها:** تلعب أسعار المواد البديلة للنفط دورا هاما في العرض البترولي فانخفاض الأسعار وجودة المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب النفطي وبالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلا عن انخفاض أسعار السلع البديلة.
- ✓ **الحروب والأحداث السياسية:** كانت ومازالت الأحداث من أحد العوامل المؤثرة في العرض البترولي العالمي فخلال حروب وأزمات سياسة كبيرة خاصة مناطق الإنتاج شهد العرض العالمي للنفط عدة اختلالات بدءا من الأزمة النفطية الأولى سنة 1973ثم1979و1986.[1]

سادسا – الصدمات النفطية و مخاطرها:

لقد أجمع في أوساط المحللين أن أساسيات السوق من طلب وعرض ومستويات المخزون غير كافية لتبرير الاختلال في مستويات الأسعار خاصة في السنوات الأخيرة,فقد كان للأزمات النفطية والعوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية دور أساسي في التأثير على أسعار النفط.

لقد تأثر سعر النفط في السوق العالمية بداية من سبعينات القرن الماضي وحتى يومنا هذا بمجموعة من الصدمات نذكر أهمها:

1.6.الأزمة النفطية عام 1973: أطلق عليها اسم أزمة تصحيح الأسعار البترولية وتقييم برميل بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية.حيث في سنة 1973 قررت منظمة الأوبك زيادة أسعار البترول من جانب واحد لتقفز من 3 دولار للبرميل في 15أكتوبرإلى 12 دولار للبرميل,أي رفع الأسعار النفطية بنسبة 400٪.

2.6.الأزمة النفطية عام 1979: عادت وارتفعت الأسعار ثانية وبشكل مفاجئ سنة 1979 ثلاث مرات اثر الحرب العراقية–الإيرانية(حرب الخليج الأولى)من 13دولار إلى32دولار للبرميل خلال أشهر قليلة ما أدى إلى انفجار أزمة بترولية ثانية.[2]

3.6.الأزمة النفطية عام 1986: إن انهيار أسعار النفط في بداية 1986 ألحق ضررا كبيرا على دول الأوبك,حيث قلت عوائدها النفطية مما أجبر بعضها وخاصة ذات الطاقة الإنتاجية المحدودة اللجوء للاقتراض الخارجي في ظل العجز الذي أصبحت تعاني منه ميزانياتها العمومية,حيث لجأت المنظمة إلى التخلي عن الأسعار الثابتة وتبني نظام مرن.

4.6.الأزمة النفطية لعام 1998: بعد استقرار أسعار النفط خلال نهاية الثمانينات وبداية التسعينات,حيث تراوحت بين21و14دولار للبرميل وبدأت تتآكل عام 1997 حتى وصلت في سبتمبر 1998إلى أدنى مستوى لها وهو 9.47دولار نتيجة لقوة الصين و الإتحاد السوفييتي (سابقا)كقوى منتجة.

[1] موري سمية ,مرجع سابق,ص:31.
[2] هوام منصف,لطرش النوري,مرجع سابق,ص:34.

5.6.الأزمة النفطية لعام 2004:تميز عام 2004بارتفاع متواصل لأسعار النفط لمعظم السنة ووصولها إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل,إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك 36.0دولار للبرميل(وهو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدء العمل بنظام السلة في عام 1987).[1]

6.6.الأزمة النفطية لعام 2008:سجلت أسعار البترول مستويات قياسية منذ سنة 2004 بلغت سقف 98دولار للبرميل سنة2008,لكن إعصار الأزمة المالية العالمية كان له أثر واضح على سوق النفط فقد تهاوى سعر النفط الجزائري ليبلغ 61دولار للبرميل سنة 2009,ثم ارتفع مجددا ليصل إلى 80دولار مما شجع الجزائر على زيادة الاعتماد على العوائد النفطية في تنشيط الاقتصاد الوطني.

7.6.الأزمة النفطية لعام 2014:عرفت أسواق النفط العالمية تقهقر في أسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014.بعد أن وصلت الأسعار إلى مستويات منخفضة لم تسجلها منذ 5سنوات.فاشتدت المخاوف من أزمة يرجعها الخبراء إلى الدول المصدرة للنفط(Opec) وتضاؤل سلطتها على تحديد الأسعار مع ظهور منتجات بديلة للنفط وظهور منتجين جدد,وإلى توازنات إقليمية,جيوسياسية .وفي ظل استمرار انهيار أسعار البترول بنسبة تفوق 50٪منذ جوان 2015 شهدت صناعة النفط حالة من الركود الحاد,أدت إلى التخوف من المخاطر التي يمكن أن تهز الاقتصاد الوطني ومن التداعيات الوخيمة للانهيار ولقلة الطلب على النفط سنة 2015 إثر الأحداث الليبية وتغطيته من طرف السعودية أكبر دولة منتجة للنفط.[2]

[1] العمري علي,**دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر**-,مذكرة لنيل شهادة ماجستير,جامعة الجزائر,2007-2008,ص:37.

[2] تقوى حسناوي,عبد العزيز أحمد شاوش,مرجع سابق,ص:41.

المبحث الثاني:الإطار التحليلي لعلاقة أسعار النفط في الدول الريعية لمعدل التضخم

المطلب الأول:خصائص الاقتصاديات النفطية

تتسم الدول النفطية بمجموعة من الخصائص و السمات التي تجعلها من قبيل الاقتصاديات الريعية,وإجمالا يمكن حصر هذه الخصائص فيما يلي:

1.الريع الخارجي كمصدر أساسي للدخل:

حسب تصنيف البنك الدولي للاقتصاديات الريعية فإنه يعتبر اقتصاد ريعي كل اقتصاد تتجاوز نسبة الريع إلى ناتجها الإجمالي أكثر من10٪ وأكثر من 40٪من أجمالي الصادرات,وبذلك فإن اقتصاديات الدول النفطية تعد من قبيل الاقتصاديات الريعية,فهذه الدول التي تعتمد في اقتصادها على تصدير سلعة وحيدة هي النفط,وبهذا فإن اقتصادياتها نستند نوع من الريع الخارجي,وتمثل إيرادات النفط العنصر الغالب على النشاط الاقتصادي,وتعد الدول المصدرة للنفط والدول المصدرة للمواد الخام,لاسيما الدول العربية الخليجية والجزائر وليبيا والعراق دول ريعية,لذلك فهذه الدول النفطية العربية المعتمدة على الريع الخارجي لم تعتمد على الإنتاج المحلي في تحقيق الدخل,مما حرمها من فرصة لبناء قاعدتها الإنتاجية المتكاملة,وذلك بسبب تغير دور الدولة من إنمائي إلى دور تتحكم به العوائد الريعية وتوزيعها.

2.الدور المتعاظم للدولة في الاقتصاد:

تنبع أهمية دور الدولة في الاقتصاد من حقيقة أن الدولة هي الجهة الرئيسية التي تحصل على الريع الخارجي نتيجة لنمط ملكية الحقول النفطية في هذه الدول ,ويتبع ذلك أن تلعب الدولة دور الوسيط بين القطاع المنتج للريع وبقية القطاعات الاقتصادية من خلال الإنفاق الحكومي للعائدات النفطية الضخمة,مما يمكن الدولة من أن تلعب دورا رئيسا في إعادة توزيع الدخل على السكان,فالدولة التي وضعت تحت تصرفها معظم مصادر الثروة الوطنية أصبحت وظيفتها الأساسية هي توزيع المزايا والمنافع على أفراد المجتمع.

3.تنافي العلاقة بين العائدات النفطية وبين الجهد الإنتاجي للمجتمع ككل:

إن أسعار الصادرات النفطية تتحدد في السوق العالمي,وتعتبر منفصلة تماما عن تكاليف الإنتاج المحلي للنفط,ذلك لأن المدخلات المطلوبة للتنقيب تعتبر غير مكلفة مقارنة بما يتم تحصيله من عائدات الموارد الطبيعية,وبالتالي فإن الجهد الإنتاجي المبذول في المجتمع ليس له في الغالب علاقة مع ما يعود على هذه الدول من عائدات نفطية.

4.ضعف حلقات القطاع النفطي:

إن قطاع النفط يتصف بالانعزال وعدم التشابك مع بقية القطاعات,مما يقلل من دوره في إنتاج السلع والخدمات وتنوعه,ومن ثم محدودية أثره على توزيع الهيكل الإنتاجي,ويعود ذلك إلى ضعف الحلقات التي تربطه بالقطاعات الأخرى كون منتجات القطاع النفطي تصدر إلى دول مستهلكة على شكل نفط خام ,حيث يستفاد منه في تنشيط شتى المجالات المرتبطة بالنفط والتي تعتبر محدودة في البلدان النفطية,بالإضافة إلى محاولة القطاع العام استخدام الإيرادات النفطية في تنمية القطاعات الغير نفطية والذي لم يرق إلى المستوى المطلوب في الدول النفطية.

5.ضعف الإيرادات الضريبية ضمن هيكل إيرادات الدولة:

تعتبر الضرائب كأحد المصادر الأساسية للدخل ,والذي يعتمد فيها حجم الوعاء الضريبي بشكل كبير على حجم القاعدة الإنتاجية المحلية ومدى تقدمها,اعتبارها ذات دور أساسي وأهمية بالغة في تعزيز التمويل الداخلي وزيادة الموارد المالية التي تتطلبها عملية التنمية,وفي حال الدول النفطية تعتبر الإيرادات غير نفطية مرتبطة بإيرادات النفط,إذ أن الضرائب الجمركية وضرائب الدخل وضرائب الشركات تعتمد على حجم النشاط الاقتصادي والذي يستند بدوره في توليده على الإيرادات النفطية,هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الضرائب المحلية تعتبر مصدرا ضئيلا لإيرادات الحكومة و الإنفاق العام نتيجة لانتهاج سياسة مالية مسترخية تجلت في تبني سياسة الحد الأدنى من الضرائب,والتي تمثل جزءا من العقد الاجتماعي غير الرسمي بين الدولة والمجتمع في معظم الدول النفطية.[1]

[1] أشرف باهي,رضا موسى,مرجع سابق,ص:34,32.

المطلب الثاني:تحليل الفروض الكلاسيكية والكينزية لظاهرة التضخم.

أولا:تحليل فروض كينز لسلوك ظاهرة التضخم:

يفترض كينز أن مستويات الطلب الكلي الفعال تتحدد عند أي مستوى من التشغيل,ويكون تحقيق الاستقرار بإحداث التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي,فإن أي اختلال في ذلك التوازن إنما يتحدد بحركات مستويات الطلب الكلي الفعال بالنسبة لمستويات الاستخدام الكامل,ويعبر عن ارتفاع الطلب فوق مستوى التوظيف الكامل بالتضخم.

الشكل رقم (01-01):الاستجابة لزيادة واحدة فقط من الإنفاق الحكومي.

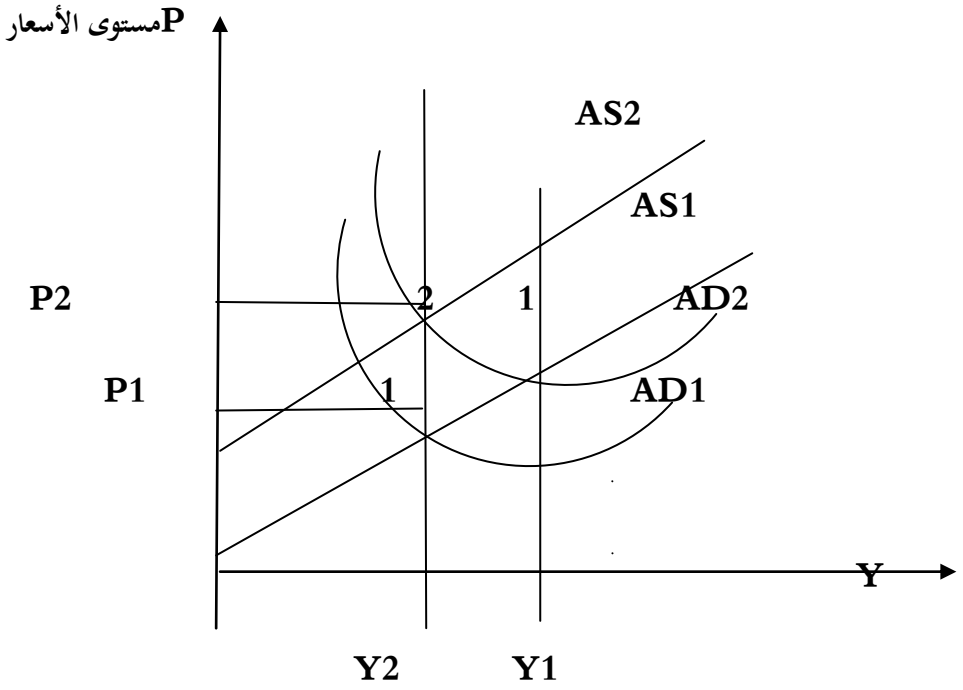

المصدر:سامي خليل, **نظرية الاقتصاد الكلي الحديثة**,الكويت,1994,ص:

من خلال الشكل نلاحظ أن استمرار الارتفاع في الطلب الكلي هي نفسها النتيجة التي توصل إليها النقديون نمو عرض النقود سيؤدي إلى الاستمرار في ارتفاع الأسعار مسببا التضخم.

يسمح التحليل الكينزي لمختلف عوامل دالة الطلب الكلي بالتأثير على كل من الطلب الكلي والعرض الكلي.

1.تأثير الإنفاق الحكومي على سلوك معدل التضخم:

من خلال الشكل نلاحظ أن أثر الزيادة لمرة واحدة في الإنفاق الحكومي على الناتج ومستوى الأسعار حيث كان الاقتصاد عند النقطة(1) حيث يتقاطع (AD1)مع (AS1)عند مستوى أسعار (P1) حيث الناتج عند المستوى الطبيعي (Yu) والزيادة في الإنفاق الحكومي سوف تنقل الطلب إلى (AD2)وتنقل الاقتصاد القومي إلى '(1)ما يرفع مستوى الأسعار إلى (P2)النتيجة الحاصلة للزيادة مرة واحدة في الإنفاق الحكومي هي زيادة واحدة في مستوى الأسعار لكن بالانتقال من النقطة(1)إلى(2)فإن مستوى الأسعار سيرتفع ويكون لدينا مستوى أعلى من التضخم.[1]

إن الاعتماد المفرط على الجباية البترولية في الدول الريعية الذي يجعل الإنفاق الحكومي على مختلف القطاعات في أعلى مستوياته وعلى الرغم من الانخفاض في أسعار النفط إلا أن الدولة لم تؤثر على نفقاتها لاعتمادها على صندوق ضبط الإيرادات الذي انخفضت موارده بشكل حاد حيث تراجعت ب1.7146مليار دج في الفترة الممتدة بين نهاية يونيو 2014 ونهاية يونيو 2015إلى انخفاض ب 33.3٪على مدى 12 شهرا لكن إذا استمر الانخفاض فتلجأ الحكومة إلى خفض الإنفاق الحكومي ما يخفض المنحنى نحو الأسفل ما يؤدي انخفاض الأسعار وسلوك التضخم بنفس الاتجاه.[2]

2.تأثير الصادرات والواردات على سلوك معدل التضخم:

مع انطلاق فترة الطفرات النفطية كانت هناك آثار غير مرغوبة لتراجع أسعار النفط على الاقتصاد الوطني من بينها انخفاض مداخيل الصادرات التي تمثل أغلبها صادرات نفطية لكون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي فقد تراجعت مداخيل صادرات النفط في الجزائر بحوالي النصف مما يؤدي (لولا وجود صندوق ضبط الإيرادات)إلى خفض الإنفاق الحكومي ما ينقل منحنى الطلب إلى أسفل الذي ينتقل معه مستوى الأسعار أيضا إلى الأسفل ومع الانخفاض المتواصل لأسعار النفط ينزلق الاقتصاد القومي ومعه المستوى العام للأسعار.

وتبعا لتأثيرات انخفاض أسعار النفط نظرا للصدمات النفطية فقد اتسع عجز الميزانية إلى 16٪من إجمالي الناتج سنة 2016.ويتطلب لمعادلة موازنة 2016سعر برتول عند مستوى 110دولار.هذه التأثيرات التي لم تظهر نظرا للاعتماد على صندوق ضبط الإيرادات في حال انخفاض الأسعار في السنوات القادمة ليظهر تأثير عجز الموازنة على مختلف القطاعات لا محالة.إذن بمقتضى التحليل الكينزي فإن التضخم يمكن أن يحصل عندما يكون $Q<C+G+I$عند مستوى الاستخدام التام.

[1] سامي خليل ,**نظرية الاقتصاد الكلي الحديثة**,الكويت,1994,ص:1510.

[2] عبد الحميد مرغيت,**تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**,كلية العلوم الاقتصادية,جامعة جيجل,ص:04.

ثانيا:تحليل الفروض الكلاسيكية لسلوك معدل التضخم(العرض):

انشغل الاقتصاديون الكلاسيك بدور النقود ولماذا تنفق,فالطلب على النقود ماهو إلا طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات,ولذلك فليس للنقود من وظيفة سوى أنها واسطة للتبادل-أي تقوم بدور الإنفاق على السلع والخدمات- وعليه فإن هناك علاقة قوية بين النقود و الأسعار,فدراسة الكلاسيك للعلاقة بين النقود والتضخم-في سياق اهتمامهم لبناء نظرية في الأسعار-ترى بأن التغير في كمية النقود المعروضة يؤدي إلى تغير مماثل في المستوى العام للأسعار وبالتالي التضخم.

إن العلاقة بين النقود(كمتغير مستقل)والمستوى العام للأسعار (متغير تابع)هي علاقة مباشرة وتناسبية,ونقطة البداية في هذه النظرية هي المعادلة التعريفية:(1)...MV=PY

وقد أدخل عليها الكلاسيك بعض التعديلات لتصبح معادلة سلوكية تفسر العلاقة السببية بين كمية المعروض النقدي والمستوى العام للأسعار حيث افترضوا ثبات مستوى الناتج عند مستوى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج وعدم تغيره إلا في الأجل الطويل,وافترضوا ثبات سرعة التداول النقدي (V) في المدى القصير,كما افترضوا أن العلاقة السببية تنشأ من النقود نحو الأسعار وليس العكس أي أن المستوى العام للأسعار (P)هو متغير تابع.

وفي ظل الفروض السابقة فإن معادلة التبادل هي معادلة سلوكية عرفت بمعادلة التبادل لأفرنج فيشر:

$$=P\hat{Y}\ M\hat{V}...(2)$$

وبتحويل المعادلة (2) إلى الصيغة اللوغاريتمية ومفاضلتها كليا عبر الزمن نحصل على معدلات التغير في (2) كمايلي:

$$\text{Ln M+ Ln } \hat{V} \text{ =Ln P+Ln } \hat{y}...(3)$$

$$\hat{M} +\hat{V}=\hat{P}+\hat{Y}...(4)$$ أو

$$\hat{P}= \hat{M}+(\hat{V}+\hat{Y})...(5)$$ ومنه:

$\hat{Y}=0$, v=0:حيث أن الأجل القصير

فإن معدل التضخم π: $\pi=\hat{P} = \hat{M}$ ...(6)

و بالإسقاط على الدول الريعية التي تعتمد بشكل غير مباشر أساسي على الجباية البترولية فإن أي ارتفاع في السعر الذي يصاحبه ارتفاع في السعر الذي يصاحبه ارتفاع في الكمية يؤدي إلى زيادة الكمية المعروضة من النقود $\widehat{M}$ما يسبب تغير نسبيا في المستوى العام للأسعار $\widehat{P}$وبالتالي التضخم πوبنفس الاتجاه.

أما إذا كان الارتفاع في السعر الذي ينجر عنه انخفاض الكمية المطلوبة فيتوقف عن قيمة Q.P.

إن التغيرات الحادثة في أسعار النفط والتي تعبر حدة تأثيراتها مسيطرا عليها من طرف الدولة من خلال ما يعرف بصندوق ضبط الإيرادات الذي يتم تمويله من الفرق بين السعر الحقيقي للنفط والسعر المرجعي لميزانية الدولة والمحددة ب37دولارا للبرميل,أي أن الانخفاض الفادح في الصادرات النفطية ينجر عنه انخفاض في الكمية والتي تؤثر على قيمة Q.P ,لكن نظرا للجوء الحكومة لهذا الصندوق للتحكم في الانخفاض الفادح للجباية البترولية ونتائجها على الاقتصاد.[1]

[1] ميهوب مسعود,**دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الاصلاحات الاقتصادية للفترة بين (1990–2015)**,أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية,2016-2017,ص:71.

المبحث الثالث:الدراسات السابقة:

المطلب الأول:دراسات خاصة بالجزائر.

1.دراسة قويدري قويشح بوجمعة 2009:

قامت هذه الدراسة في البحث في مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على مختلف التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر,معتمدا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال إشارة الأزمات البترولية التي تعرض لها العالم خلال الفترة 1886-2007 باستخدام طريقة المربعات الصغرى لدراسة الأثر قصير الأجل بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات والمتمثلة في :الميزان التجاري,الناتج الإجمالي والميزانية العامة للدولة.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج يمكن تلخيصها فيما يلي : إن التقلبات السريعة في أسعار البترول في السنوات الأخيرة لا تعود بالضرورة إلى نقص الإمدادات,وإنما إلى عوامل أخرى ليس للدول المصدرة دخل فيها ,كما أثبتت أن التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط مما يؤدي إلى زيادة الفوائض المالية التي بدورها تسبب نمو المؤشرات الاقتصادية الكلية وتحسن الميزان التجاري,وانخفاض الدين وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي.[1]

2.دراسة علة مراد:

هدفت هذه الدراسة لمعرفة مدى تأثير تقلبات أسعار النفط في التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين عامي 2000و2014للإجابة على هذا التساؤل اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة وتحليلها وتفسيرها وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج نذكر منها:

التقلبات السعرية للنفط من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد الجزائري اختلالا وتوازنا ما أكدته الأزمات النفطية التي نقلت العديد من المؤشرات الاقتصادية من حالة الفائض إلى حالة العجز,كما أسهمت في ارتفاع المديونية ومعدل التضخم ومعدل البطالة وفي تدهور الصادرات.[2]

3.دراسة بوبكري رقية و عرباوي نور اليقين:

عملت هذه الدراسة على بناء نموذج قياسي يوضح أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر,هو وفق النظرية الاقتصادية وما هو موجود من واقع ومعطيات حول الاقتصاد الوطني وحددت المتغيرات في العلاقة بين أسعار النفط من الناتج الداخلي الخام,والبطالة والاستثمار.وقد توصلت إلى النتائج الآتية:

[1] قويدري قويشح بوجمعة,**أثر تقلبات أسعار البترول على التوازنات الإقتصادية الكلية في الجزائر**,مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا,العدد السابع,سكيكدة,الجزائر,2010.

[2] علة مراد,**دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية,قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر للفترة 2000-2014**,مجلة رؤى استراتيجية ,2017.

تعتبر أسعار النفط المصدر الأول التحكم في حركة النشاط الاقتصادي بكون الجزائر تعتمد على عائداتها النفطية بصفة كبيرة في تلبية تمويل نفسها فهذا ما أدى ويؤدي إلى أن أي تقلب في أسعار البترول يعود مباشرة على الاقتصاد الجزائري,فلهذا على الجزائر التنويع في عائدات تمويل اقتصادها.[1]

4.دراسة تقوى حسناوي وعبد العزيز أحمد شاوش:

تعالج هذه الدراسة دراسة إحصائية لقياس مدى تأثير تغيرات سعر النفط على المتغيرات المؤثرة في السياسة المالية,والتي تمثلت في الجباية النفطية ورصيد الميزانية العامة والمديونية الخارجية للفترة 1986-2014 .

وقد توصلت هذه الدراسة إلى كون الدول المصدرة للنفط هي أكثر الدول عرضة للتقلبات الاقتصادية نتيجة تقلبات أسعار النفط.

إن أهمية قطاع النفط في الجزائر تتجلى في تدخله في جميع القطاعات سواءا منها الصناعية ,الفلاحية أو الاجتماعية فالنفط يعتبر المورد الأساسي والرئيسي للاقتصاد الوطني بحيث وصلت مساهمته إلى 45٪من الناتج الداخلي الخام في السنوات الأخيرة وأكثر من 98٪في إيرادات الصادرات كل هذا يبين هشاشة البيئة الاقتصادية للجزائر التي كشفت عنها الصدمات المتعددة,وعليه فإن الدور الكبير للنفط في مجمل الحياة الاقتصادية يجعل تأثير التغير في أسعار النفط سواء بالزيادة أو بالنقصان كبيرا على الاقتصاد.[2]

5.دراسة خضرة عثمانية و خولة سراج:

من خلال هذه الدراسة تم تقدير نموذج متعدد يوضح العلاقة بين كل من الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك كمتغير تابع وكل من أسعار النفط,الكتلة النقدية ومعدل الصرف الفعلي الاسمي باعتبارها متغيرات مستقلة ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج نلخص أهمها فيما يأتي:

يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على المداخيل المتأتية من تصدير النفط ما جعل الاقتصاد الجزائري عرضة للصدمات الخارجية الناتجة عن التغيرات التي تحدث في أسعار النفط,الأمر الذي انعكس على السياسة النقدية للجزائر التي أصبحت توجهاتها تحدد بناءا على اتجاه تغير الأسعار النفطية. يرتبط الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك وكل من أسعار النفط ومعدل الصرف الفعلي الاسمي بعلاقة عكسية وقد تكون طردية في بعض الحالات أين يكون لمتغيرات أخرى تأثير على الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك.[3]

---

[1] بوبكري رقية ,عرباوي نور اليقين,**مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**,مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس,تخصص اقتصاد وتسيير بترولي,جامعة ورقلة,2012-2013.

[2] تقوى حسناوي,عبد العزيز أحمد شاوش,**أثر تقبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر**,دراسة احصائية للفترة 1986-2014.

[3] خضرة عثمانية,خولة سراج,**تداعيات تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية**,مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر,جامعة العربي تبسي-تبسة,2015,2016.

6.دراسة بن بوزيان محمد ولخديمي عبد الحميد:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد نوعية العلاقة بين أسعار النفط والتضخم وسعر الصرف وأسعار الفائدة من خلال تحديد استقرارية السلاسل ثم التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ وفي الأخير دراسة استجابة المتغيرات للصدمات النفطية وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج نذكر منها:

هناك أثر بشكل غير مباشر لتقلبات أسعار النفط على كل من التضخم,سعر الصرف ,وأسعار الفائدة من خلال آليات السياسة المالية والنقدية وأثر هذه الأخيرة على الانفاق العام واحتياطي الصرف.

أثبتت نتائج الدراسة وجود تكامل متزامن في الأجل الطويل بين أسعار النفط وكل من المستوى العام للأسعار وسعر إعادة الخصم وسعر الصرف,أما اختبار العلاقة السببية لغرانجر أثبتت وجود علاقة بين سعر الصرف وسعر النفط في المدى القصير.[1]

بالإضافة إلى أن إختبار دوال الاستجابة النفعية أوضح أن هناك أثر سلبي لصدمات سعر النفط لسلة أوبك على كل من المستوى العام للأسعار وسعر الصرف.

7. دراسة ميلود لشهب وعبد الله سراج:

قد حللت هذه الورقة تأثير تغيرات أسعار النفط على مؤشر أسعار المستهلك، للفترة (1970-2015) وللقيام بذلك، فإنها اعتمدت نموذجا ARDL غير خطي من أجل التحليل و التعرف على كل من العلاقات غير المتماثلة على المدى الطويل بين أسعار النفط الخام وأسعار النفط. وتؤكد النتائج المقدرة وجود علاقات في كل من المدى الطويل والقصير. على وجه التحديد، على المدى الطويل، ارتفاع مستوى التضخم في أسعار النفط في الجزائر. ومع ذلك، يبدو أن انخفاض أسعار النفط ليس له علاقة بمستوى التضخم. التشابه، على المدى القصير و أكدت أن زيادة أسعار النفط فقط تزيد من التضخم في الجزائر.

من منظور السياسات، على مر السنين، اعتمدت الجزائر نهجا مختلفة لمعالجة ارتفاع التضخم في أسعار المستهلكين وقد شملت الدعم المالي للمشاريع الصغيرة وتعزيز الإنتاجية الزراعية من خلال اعتماد التكنولوجيا العالية. بيد أنه ينبغي توجيه اهتمام السياسات إلى احتواء قوة السوق وزيادة فعاليتها.

وعلاوة على ذلك، أوصت باعتماد التكنولوجيا الإنتاجية في السوق المحلية للاستفادة من المنتجات النفطية ذات الأسعار المنخفضة، وبالتالي تحقيق فائض أعلى في ميزان المدفوعات[2]

[1] بن بوزيان محمد,لخديمي عبد الحميد,**تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر (دراسة تحليلية اقتصادية وقياسية)**,مجلة الباحث الاقتصادي,العدد 32 | 20.

[2] Miloud Lachheb, abdallah sirage, oil price and inflatin in Algeria: a nonlinear ARDL approach , Middle Eastren and African economies ,2016

8. دراسة ادريس أميرة:

كانت هذه الدراسة موسعة وقد هدفت الدراسة لقياس أثر تقلبات أسعار البترول من خلال تقدير نموذج قياسي يبين أن أسعار النفط وإجمالي الإيرادات الحكومية, إجمالي النفقات الحكومية,معدل النمو الإجمالي ,مؤشر أسعار المستهلك وسعر الصرف الحقيقي . أما فيما يخص النتائج فالأقرب إلى دراستنا الإجابة على الفرضية:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأسعار النفط على التضخم و وقد توصلت الباحثة حسب اختبار السببية للمديين الطويل والقصير أنه لا يوجد علاقة سببية من أسعار النفط إلى مؤشر أسعار المستهلكين.

- وحسب اختبار استجابة رد الفعل فإن حدوث صدمة إيجابية في السعر النفطي مقدرة بانحراف معياري واحد أو بدولار واحد سينتج عنها آثار سلبية على معدلات التضخم بالتناوب مع الآثار التضخمية.[1]

9.دراسة موري سمية:

قامت الباحثة بدراسة تطبيقية لاختبار العلاقة بين سعر البترول وبعض المؤشرات الاقتصادية (ضمنها التضخم) واستخدمت الانحدار المتعدد و التكامل المشترك وقد توصلت إلى عديد النتائج نذكر منها ما يهم دراستنا:

تغيب العلاقة طويلة المدى بين سعر البترول ومعدلات التضخم كون الزيادة في سعر البترول لا تؤدي إلى زيادة في معدلات التضخم في المدى الطويل وهذا مقبول اقتصاديا كون سياسة البنك المركزي تحاول التحكم في مستويات التضخم و إبقائها منخفضة ومقبولة.

استجابة متغيرات الدراسة للتغير في البترول جاءت مختلفة ومتفاوتة غير أن الاختبار أكد وجود استجابة فورية لحدوث صدمة نفطية.[2]

على كل المتغيرات ما تثبت أن لهذه المتغيرات درجة حساسية كبيرة بالنسبة لأسعار البترول.

[1] ادريس أميرة,**تقلبات أسعار البترول وأثرها السياسة المالية(دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري1980-2014)**,أطروحة لنيل شهادة دكتوراه,جامعة تلمسان,2015-2016.

[2] موري سمية,**أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر(دراسة قياسية)**,أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ,تخصص مالية دولية,جامعة تلمسان,2014-2015.

المطلب الثاني:دراسات أجنبية.

1.دراسة Sajjad Faraji Dizagil:

بحثت هذه العلاقة أساسا في العلاقة الديناميكية بين كل من الإيرادات والنفقات الحكومية في الدولة الإيرانية,لمعرفة ما إذا كانت الإيرادات والنفقات تستجيب لصدمات أسعار البترول,وقد استخدم مجموعتين من المتغيرات وفترتين مختلفتين,فبالنسبة للمجموعة الأولى تمثلت المتغيرات في أسعار البترول,إيرادات البترول,بالنسبة للناتج المحلي,إجمالي النفقات الحكومية,بالنسبة للناتج المحلي,بالإضافة إلى متغير وهمي والمتمثل في الحرب على العراق وقد توصلت إلى وجود علاقة سببية بين الإيرادات البترولية والنفقات الحكومية.

أما بالنسبة للمجموعة الثانية فتحتوي على المتغيرات الآتية:الإيرادات البترولية,النفقات الحكومية,الإيرادات الحكومية الإجمالية,نفقات رأس المال,مؤشر أسعار المستهلكين (التضخم)باستخدام نموذج ال VARوبالاعتماد على بيانات ربع سنوية للفترة الممتدة بين 1990إلى 2009 وقد توصلت إلى وجود تأثير للإيرادات البترولية على جميع المتغيرات المدروسة.[1]

2.دراسة François Les caroux et Valérie Mignon:

قام الباحثان بتطبيق العلاقة على بلدان الأوبك,المصدرة والمستوردة للنفط(مجموعة دول مختارة),حيث قام الباحثان ببحث العلاقة بين أسعار النفط وتأثيرها على النشاط الاقتصادي(الناتج المحلي الإجمالي,معدل البطالة,المستوى العام للأسعار,مؤشر أسعار الأسهم,وذلك باستعمال نماذج ال VAR .

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية بين سعر النفط ومختلف المتغيرات محل الدراسة,وقد اهتمت الدراسة خصوصا بذلك الأثر الذي تحدثه أسعار النفط على مؤشر أسعار الأسهم خاصة بالدول المصدرة للنفط من خلال وجود ارتباط قوي,أما بالنسبة لتأثيرات أسعار النشاط الاقتصادي فقد تم إثبات العلاقة طويلة الأمد.[2]

3.دراسة Sahbi Farhati:

حاولت هذه الدراسة اختبار العلاقة بين سعر البترول و مؤشر الناتج المحلي الإجمالي,معدل التضخم,الواردات للاقتصاد التونسي خلال الفترة (1964-2008),وقد خلصت نتائج البحث إلى وجود أثر ضعيف لهذه العلاقة كون الاقتصاد التونسي لا يعتمد كثيرا على مداخيل البترول ,أما عن اختبارات السببية فقد كشفت الدراسة من عدم وجود سببية بين الناتج المحلي

[1] Sajjad Faraji,"**the effects of oil shocks on government expenditures and government revenues nexus in Iran international institute of studies working paper** ,2012.

[2]Françoise les caroux ,Valérie Mignon," **influence of oil price on economic activity and perceptive et d'information international**, 2008.

وسعر البترول في حين توصل الباحث إلى وجود علاقة سببية بين معدل التضخم والنشاط الاقتصادي باتجاه سعر البترول يؤثر في التضخم.[1]

4.دراسة بن محمد عبد الحق,نبدي بن عبد الله و بن بوزيان محمد:

حاول الباحثون في هذه الدراسة تحليل أثر التقلب في أسعار النفط على النشاط الاقتصادي من خلال توضيح الأثر الإيجابي الذي تلعبه المداخيل البترولية في خفض معدلات الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية في دول إفريقيا واستدل الباحثون بعدة دراسات سابقة,استخدم في هذه الدراسة نماذج الVAR ,أي تم إختبار الأثر بين أسعار البترول والنشاط الاقتصادي,ثم اختبار السلاسل الزمنية (PP,KPSS) وتطبيق طريقة التكامل المشترك لمتغيرات أسعار البترول والمؤشرات الكلية للاقتصاد (الناتج المحلي,التضخم,سعر الفائدة).[2]

المطلب الثالث : بيان الاستفادة من الدراسات السابقة

جاءت هذه الدراسة لمناقشة موضوع في غاية الأهمية و المتمثل في أثر تغيرات أسعار النفط على معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري, باعتبارهما متغيرين أساسيين في الحياة الاقتصادية .

كما سهلت الدراسات السابقة لنا الطريق من خلال ما خلصت إليه من استنتاجات و ما طرحته من توصيات لإعطاء خلفية و إطار مفاهيمي لمتغيرات الدراسة, معطية لنا دفعة لبناء منهجية الدراسة من خلال تحديد المشكلة بالاضافة إلى بناء نموذج لقياس أثر تقلبات أسعار النفط على معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري .

أما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة يمكن أن نلخصه في النقاط الآتي ذكرها :

1- تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة الجزائرية منها و الأجنبية من خلال المتغيرات التي أخذت مجتمعة و المتمثلة في أسعار النفط و أسعار الصرف الفعلية الحقيقية و معدل التضخم و الانفتاح التجاري و أخيرا كمية النفط المصدرة .
2- قمنا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDl لقياس العلاقة بين المتغيرات المذكورة .
3- وقع الاختيار على الفترة (1980-2015) كفترة الدراسة .
4- محاولة الخروج بنتائج و توصيات يمكن أن تخدم الاقتصاد الجزائري لتسليط الضوء على القرارت المالية.

[1] Sahbi Farhati,"**impct de la trousse de prix de pétrole sur la coissenex économique une application aux donnée tunisienne**" ,international journal of energy economiccs and policy,20/2012.

[2] Bendi Abdallah et autre ,"**le pétrol et activité économique en Afrique ,une analyse économétrique** ";sur le site www.fseg .univ.them un .dz.

خاتمة الفصل

تعرضنا في هذا الفصل إلى أن هناك عوامل تؤثر على معدلات التضخم في الجزائر و من بينها تغيرات أسعار النفط التي تعرض هذا الفصل إلى تحديد ماهية كل منهما , ثم تحليل العلاقة بين تغيرات أسعار النفط في الدول الريعية و معدلات التضخم , هذا الأثر أو هذه العلاقة التي كانت موضوع الدراسات السابقة المحلية و كذلك الأجنبية التي أجمعت على الأثر الذي تتركه تغيرات أسعار النفط على معدلات التضخم و نود قياس أثر تغيرات أسعار النفط على معدلات التضخم في الجزائر باستخدام أساليب احصائية حديثة و هو ما يكشفه الفصل الثاني.

الفصل الثاني

الدراسة القياسيـــــة لأثر تغيرات أسعار النفط على معدلات التضخم

تمهيد

يعد حاليا عل الاقتصاد مسرحا لاستعراض النظريات الاقتصادية المختلفة التي تبني أحكامها على الاستنباط و المنطق, حيث أصبحت المهمة الأساسية للاقتصاد هي محاولة النفاذ إلى البيئة الاقتصادية لتفهم متغيراتها و ضبط اتجاهاتها و هو ما يمكن انجازه عن طريق استخدام أساليب الاقتصاد القياسي, و التي قد تؤدي إلى التوصل الى نظريات جديدة أو حتى تعديل القائمة منها.

و لأن هيكل الاقتصاد الجزائري يعتمد بصفة شبه كلية على المحروقات فإن تقلبات أسعاره ارتفاعا و انخفاضا تؤثر في سلوك معدلات التضخم في الجزائر و هو ما قد حاولنا الإجابة عنه في هذا الفصل مستخدمين أساليب تحليل السلاسل الزمنية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (**ARDL**)، كما سيتم الاستعانة بأدوات تحليل السلاسل الزمنية بدل الأساليب التقليدية التي يؤدي استخدامها إلى نتائج مضللة نظرا لكون المتغيرات الاقتصادية الكلية تتسم بعدم السكون.

المبحث الأول : تحليل وصفي لمعدلات التضخم و أسعار النفط.

المطلب الأول : :تحليل عام لظاهرة التضخم في الجزائر.

المطلب الثاني : :لمحة عن قطاع المحروقات في الجزائر و أسعاره.

المبحث الثاني : منهجية الدراسة و تحليل النتائج.

المطلب الأول : منهجية و متغيرات الدراسة.

المطلب الثاني : تقدير نموذج الدراسة و تحليل النتائج.

المبحث الأول :تحليل وصفي لعلاقة التضخم و تغيرات أسعار النفط:

المطلب الأول:تحليل عام لظاهرة التضخم في الجزائر.

الفرع الأول : واقع التضخم في الجزائر:

مر نظام الأسعار في الجزائر بعدة مراحل تتناسب مع السياسات الاقتصادية المعلنة,ابتداء من رد الاعتبار لسلطة الدولة من خلال بناء اقتصاد وطني مستقل ومندمج في إطار الاقتصاد الموجه ثم الانتقال إلى اقتصاد السوق وضيق الاختيارات المتاحة في ظل قيود برامج التسوية الهيكلية المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي,وتتمثل أهم المراحل التي مر بها نظام الأسعار فيما يلي:

1.الفترة 1970–1982:في اقتصاد موجه مركزيا تقوم الدولة بوصفها قوة عمومية بضبط الأسعار السلعية (أسعار المنتجات الزراعية والمنتجات المستوردة...)وتثبيتها عند مستويات معينة وفرض الرقابة الإدارية لخلق نوع من الاستقرار في مستويات الإنتاج والحفاظ على القدرة الشرائية للأفراد,وقد عرف نظام الأسعار خلال هذه الفترة أربعة أنماط:

1.1.الأسعار الثابتة: يخص أسعار بعض المنتجات الاستهلاكية الضرورية كثيرة الاستعمال(القهوة,الزيت,السكر...),فتثبيت الأسعار سمح باستقرارها خلال فترة طويلة وتوحيدها على المستوى الوطني.

2.1.تتحدد أسعار بعض السلع بصفة مستقلة مع الأخذ بعين الاعتبار سعر التكلفة وهو نظام خاص بالمنتجات الزراعية والصناعية كما يستعمل كأداة لتشجيع إنتاج معين أو توقيفه وعرف بنظام الأسعار الخاصة.

3.1.نظام الأسعار الثابتة أو المستقرة: يهدف هذا النظام إلى تفادي تقلبات التكاليف(الأسعار العالمية خاصة منها أسعار مواد البناء) لإتمام المشاريع الاستثمارية.

4.1.نظام الأسعار المراقبة: شمل هذا النظام أسعار المنتجات التي لم تتطرق إليها الأنظمة السابقة من خلال تحديد هوامش الربح.

2.الفترة1983–1989:عرف نظام الأسعار خلال هذه المرحلة بنمطين:

1.2.الأسعار المثبتة مركزيا الخاصة بالمنتجات ذات الاستهلاك الواسع.

2.2.الأسعار المراقبة وتشمل جميع المواد المتبقية والتي لم تدخل في النمط الأول.

3.الفترة بعد 1989: وهي فترة انتقالية إلى منظومة تعتمد على اللامركزية وحرية اتخاذ القرارات,فالدولة تستمر في هذه المرحلة الاقتصادية الجديدة في تسييرها لبعض الوظائف حيث عملت على تحرير أسعار بعض المنتجات والتوقف عن دعمها تدريجيا حتى

تلعب دور الموازن بين العرض والطلب في ظل اقتصاد مبني على الأسعار الحقيقية ويلغي أنواع الاحتكارات ويشجع آليات المنافسة الاقتصادية المشروعة.

منحت الدولة للمؤسسات استقلالية في تحديد الأسعار بشكل يغطي تكاليفها,حيث تضمنت هذه المرحلة نوعين من الأسعار:

أ. **الأسعار المنظمة:** بالنسبة لهذا النوع يتميز بوجود نمطين من الأسعار:

- ✓ الأسعار المضمونة:تتعلق هذه الأسعار بالسلع والخدمات التي تحتاج إلى عناية ويتم تحديد هذه الأسعار مسبقا في مرحلة الإنتاج.
- ✓ وضع سقف لأسعار الهوامش:يشمل أسعار المواد والمنتجات المعنية بالدعم المباشر و الغير مباشر للقدرة الشرائية للمستهلك مثل: الحليب,الخبز,الزيت... ويحدد السعر الأقصى أو الأعلى للبيع بواسطة مرسوم حكومي لبعض المواد وبواسطة قرار للمنتجات الأخرى.

ب. **الأسعار الحرة**:يخص هذا النوع مجموع أسعار السلع و الخدمات التي لا تخضع لنظام الأسعار المنظمة ويكون هذا النوع محل تصريح بأسعار البيع عند الإنتاج.

مسار التضخم في الجزائر:

شهد المؤشر العام للأسعار لدى الاستهلاك خلال الفترة 1970-1990 ارتفاعا ملحوظا إذ تضاعف حوالي خمس مرات ونصف سنة 1990عما كان عليه سنة 1970.[1]

الفرع الثاني: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة(1980-2015):

تعتمد عملية قياس ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري على قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار,أي استخدام الأرقام القياسية للأسعار التي تعرف بأنها متوسطات مقارنة نسبية وزمنية للأسعار,فهي نسبية كونها تبين مدى التطور في النقود و الأسعار بالنسبة لشيء معين,وتقوم على استخدام أساس للمقارنة يسمى بسنة الأساس,حيث يتم مقارنة التطورات في النقود و الأسعار بسنة الأساس,كما أن الأرقام القياسية هي أرقام زمنية نظرا لكونها تعكس التغيرات في مستويات الأسعار خلال فترة زمنية معينة.وبما أن الاهتمام ينصب بشكل خاص على تأثير التغيرات السعرية على القدرة الشرائية للمستهلك,فإن الديوان الوطني للإحصاء يستخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلك,الذي يعني قياس تطور أسعار وسلع وخدمات معينة تمثل استهلاك الأفراد,أو بمعنى آخر المبلغ الواجب دفعه بالزيادة أو بالنقصان من أجل الحصول على نفس السلع والخدمات مقارنة بزمن معطى,بحيث يعبر التغير الحاصل في الرقم القياسي بين سنة و أخرى عن معدل التضخم.[2]والجدول التالي يبين قيم الرقم القياسي لأسعار المستهلك المسجلة خلال الفترة(1980-2015)مقارنة بسنة الأساس 2001,ومعدلات التضخم السنوية المصاحبة له,كما يلي:

[1] حمادي خديجة,مرجع سابق, ص:37,38.

[2] نور الدين بوالكور,**تحليل وقياس العلاقة بين الانفاق الحكومي و التضخم في الجزائر على المدى الطويل(1970-2015)**,مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية,عدد 02|2016,جامعة سكيكدة,ص:48.

الجدول رقم(02-01):تطور الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك والتضخم في الجزائر للفترة(1980-2015).

معدل التضخم٪	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	السنوات(سنة الأساس 2001)	معدل التضخم ٪	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	السنوات(سنة الأساس 2001)
9.2	8.32	1980	5	93.26	1998
14.7	9.54	1981	2.6	95.69	1999
6.2	10.13	1982	0.3	95.97	2000
6	10.74	1983	4.2	100	2001
8.2	11.62	1984	1.4	101.43	2002
10.5	12.84	1985	2.6	105.75	2003
12.4	14.42	1986	3.6	109.95	2004
7.4	15.51	1987	1.6	111.47	2005
5.9	16.42	1988	2.5	114.05	2006
9.3	17.95	1989	3.5	118.24	2007
16.6	21.16	1990	4.8	123.98	2008
25.9	26.64	1991	5.7	131.10	2009
31.7	35.08	1992	3.9	136.23	2010
20.5	42.28	1993	4.5	142.39	2011
29	54.54	1994	8.5	155.11	2012
29.8	70.79	1995	3.3	160.11	2013
18.7	84.03	1996	2.9	164.77	2014
5.7	88.82	1997	4.8	172.65	2015

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على :

-بيانات الديوان الوطني للإحصاءONS,منشورات باللغة العربية,-تقارير مختلفة لبنك الجزائر,-تقارير مختلفة لصندوق النقد العربي.

الشكل(02-01): يمثل الجدول تطورات أسعار التضخم في الجزائر 1980-2015:

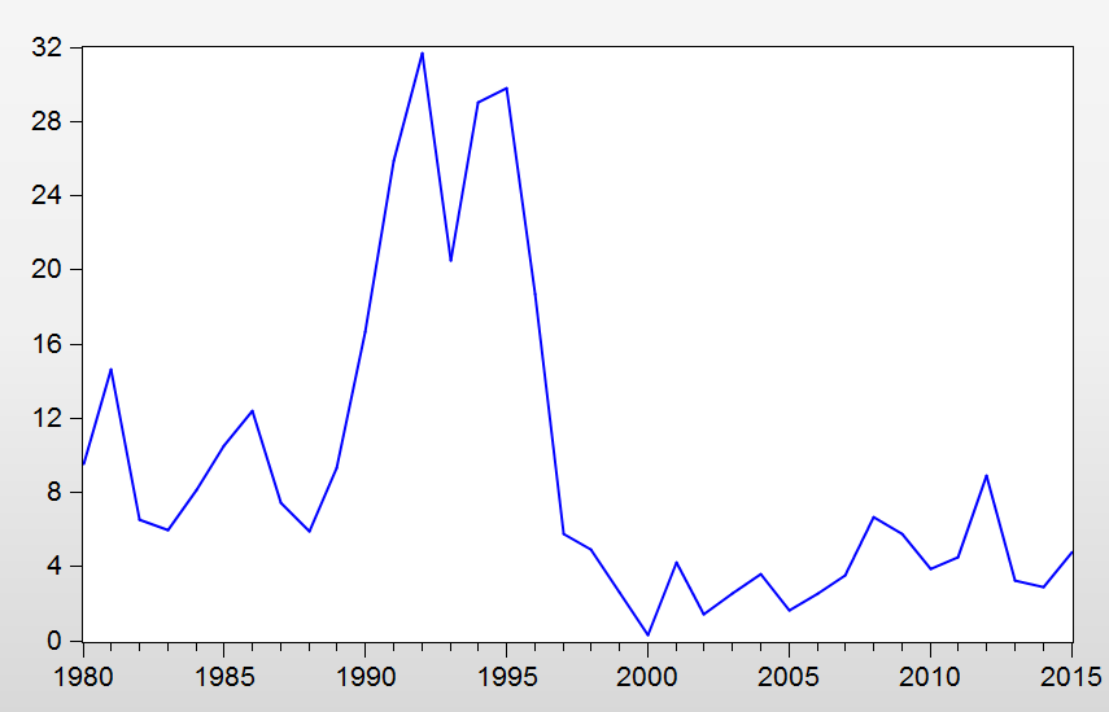

من إعداد الطالبتين إعتمادا على مخرجات *Eviews9*.

من خلال المنحنى نلاحظ أنه بعد أزمة 1986 بدأت بوادر الارتفاع بعد انخاض اسعار المحروقات فقد عرف معدل التضخم سنة 1992 ارتفاعا بلغ 31.7 % و هذا راجع الى ارتفاع حجم الدين العمومي , اذ بلغ نسبة 98.5 %من الناتج المحلي الخام سنة 1995 ثم بدأت الدولة في التحكم في تثبيت التضخم تدريجيا بعد تحسن الوضعية المالية و تسديد الديون , و لعل السبب الذي يرجع الى ارتفاع معدلات التضخم في تلك الفترة كان سببها عملية تخفيض العملة و قلة موارد النقد الأجنبي , و ارتفاع التكاليف و تدهور الانتاج الداخلي الخام بلاسعار الحقيقية و لقد استطاعت البلاد من خلال برامج التصحيح الهيكلي التحكم في نسب التضخم المرتفعة التي شهدتها البلاد , فمن 29 % سنة 1994 انخفت الى 2.6% سنة 1999 بسبب النتائج المفرزة نتيجة التصحيح الهيكلي .

و مع مطلع سنة 2000 واصلت مستويات التضخم الانخفاض حتى وصلت الى 1.4% سنة 2002 , و لعل ارتفاع معدلات التضخم يفقد العملة قوتها الشرائية داخليا و خارجيا إلا انه ينعش الصادرات كون الاسعار منخفضة مقارنة بغيرها , إلا أننا نلاحظ أن معدلات التضخم عاودت الارتفاع بسبب التوسع في الانفاق الحكومي الذي صاحبته سياسة الانعاش الاقتصادي اضافة الى ارتفاع مستويات الاسعار نتيجة سرعة تداول النقود.

إن عملية ضخ كتلة نقدية إضافية في اطار برامج الانعاش الاقتصادي و ارتفاع الاجور و زيادة مداخيل الاسر نتيجة لارتفاع عائدات النفط سعر و كمية رفع من معدلات التضخم الى غاية سنة 2009 اين بلغ نسبة 5.7% نتيجة تأثير انخفاض سعر

الصرف على الواردات و ارتفاع نفقات الدولة في اطار برامج الانعاش الاقتصادي, اضافة الى ضعف الانتاج الفلاحي الذي تسبب في الاختلال بين العرض الكلي و الطلب الكلي ما نج عنه زيادة في مستوى الأسعار.

و ما يمكن قوله أن ارتفاع نسب التضخم في الجزائر ارتبط ارتباطا وثيقا بسياسة الدولة المعتمدة على الاصدار النقدي نتيجة عوائد البترول (السعر×الكمية) الذي لا يقابله فعليا زيادة في انتاج السلع و الخدمات . فالجهاز الانتاجي لم يؤدي دوره و بالتالي حدثت فجوة بين الاقتصاد الحقيقي و الاقتصاد النقدي ما ساهم في رفع هذه المستويات . و التي عاودت الانخفاض بدءا من سنة 2014 بعد تهاوي اسعار النفط .

المطلب الثاني :لمحة عن قطاع المحروقات في الجزائر و أسعاره.

الفرع الأول :التطور التاريخي لقطاع المحروقات في الجزائر.

لقد بدأت أولى محاولات اكتشاف النفط في الجزائر مع بداية القرن العشرين وبالتحديد عام 1913 حيث كان أول إقليم أجري فيه البحث هو الإقليم الغربي من منطقة غليزان,فظلت الشركات تتابع أبحاثها أثناء الحرب العالمية الأولى بقسنطينة و قالمة,لكن لم تسفر هذه المحاولات عن أي اكتشاف,في حين أن التاريخ الفعلي لاكتشاف البترول في الجزائر كان سنة1956,حيث تم اكتشاف أول حقل بترولي هام في الصحراء الجزائرية وهو حقل"عجيلة"وفي نفس السنة تم اكتشاف أكبر الحقول البترولية في الجزائر هو حقل"حاسي مسعود" وذلك في جوان 1956,ثم توالت الاكتشافات بعد ذلك مع تطور الصناعات النفطية الجزائرية.

بعد استرداد الجزائر لسيادتها وحصولها على الاستقلال اتجهت صوب قطاع المحروقات الذي بدأت أهميته تتضح في الاقتصاد الوطني حيث كانت البداية بتأسيس الشركة الوطنية سونطراك (31|12|1963),والتي تتولى القيام بجميع أنشطة التنقيب و الإنتاج والنقل والتسويق والتي بدأت بإمكانياته قليلة خاصة الإطارات المدربة واستطاعت أن تشق طريقها وتتطور لتصبح أكبر وأهم شركة في الجزائر بل تحتل الآن المرتبة الأولى إفريقيا والمرتبة 12في مجال البترول عالميا.

ارتبط مفهوم استعادة السيادة على الثروات الطبيعية في الجزائر بمفهوم التحرير و الاستقلال وبذلك أرست الجزائر قرار التأميم وجاء ذلك في خطاب الرئيس هواري بومدين الذي أعلن عنه في 24|02|1971الذي يقوم على تثبيت الملكية والسيادة الوطنية على الحقول النفطية ,وجعل شركة سونطراك الفاعل الأساسي في القطاع,ووضع الآليات والإجراءات المناسبة التي تسمح لها ببسط نفوذها المطلق على كل الحقول المكتشفة.

ويعتبر تأميم الجزائر لمواردها النفطية خطوة أساسية وأولية لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة,فمن جهة تركز أغلب الصناعات الرئيسية في الاقتصاد على القطاع النفطي,ومن جهة أخرى ما يوفره هذا القطاع من موارد مالية تستعمل لتمويل قطاعات الاقتصاد,وقد أقرت الجزائر مجموعة من القواعد تتضمن مراسيم تشريعية حول قضية الأسعار تناولت سعر البترول في الجزائر الذي

أصبح يصدر من الطرف الوطني بقرارات كاملة السيادة تمتلك سلطة تعديل الأسعار المحددة من طرف إذا وقع تعديل جوهري لمعطيات الاقتصاد الدولي للبترول,أي إخضاع السعر لمبدأ تغير الظروف,و بانضمام الجزائر إلى منظمتي الأوبك والأوابيك أصبح تحديد الأسعار المعلنة يخضع لقرارات تنظيمية تتفق عليها حكومات الدول الأعضاء,كما وفرت الأوبك خصوصا حماية لأعضائها من خلال المحافظة على مصالحهم من استغلال الشركات العالمية.[1]

- **احتياطات الجزائر من النفط الخام :**

الشكل (02-02) : يمثل الاحتياطات الخام للفترة (1988-2008):

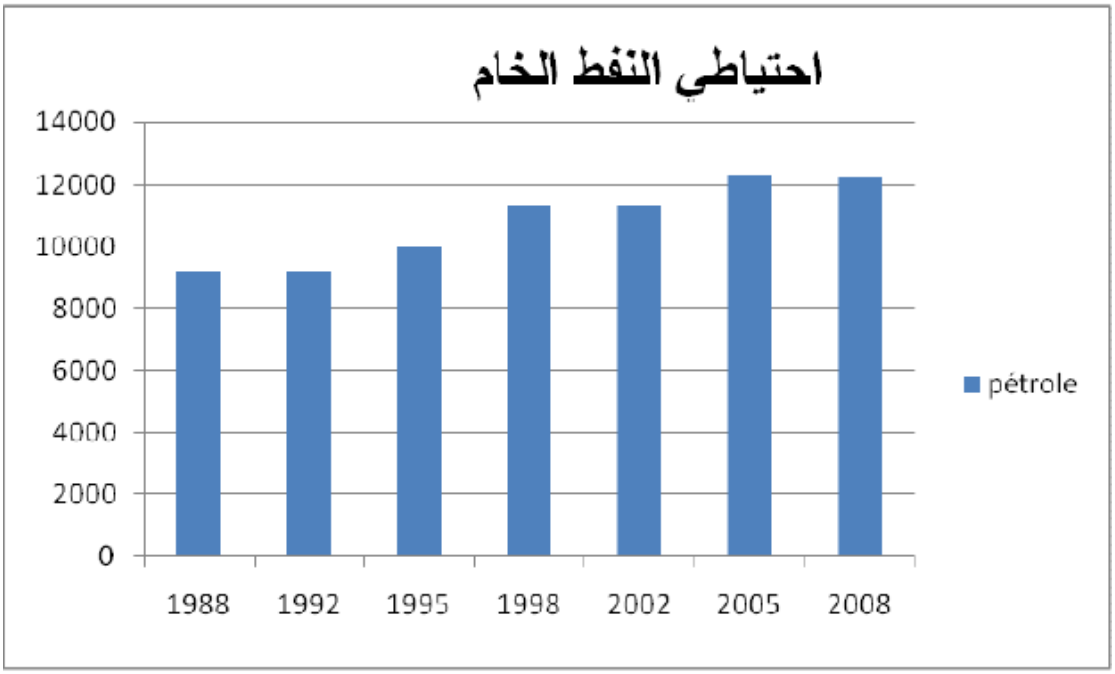

المصدر : احصائيات منظمة الأوبك.

تتضح لنا الإمكانيات التي تزخر بها الجزائر , من حيث البترول الخام فقد ارتفع مقدار الاحتياطي المؤكد من النفط الخام من 9979 مليون برميل سنة 1995 الى 12200 مليون برميل سنة 2008.

تحتل الجزائر المركز السابع عربيا من حيث احتياطيات البترول بمعدل 1% من الاحتياطي العالمي للبترول حسب الشركة البريطانية للبترول .[2]

[1] أشرف باهي,رضا موسى,مرجع سابق,ص:72,73.
[2] موري سمية ,مرجع سابق, ص168

الفرع الثاني : تغيرات أسعار النفط

الجدول (02-02) : يمثل تغيرات أسعار النفط – صحراي بلاند- (1980-2015).

السنوات	سعر النفط	السنوات	سعر النفط	السنوات	سعر النفط	السنوات	سعر النفط
1980	38.178	1989	18.561	1998	13.072	2007	74.664
1981	36.804	1990	24.421	1999	18.087	2008	98.6
1982	33.56	1991	20.984	2000	28.724	2009	62.163
1983	29.931	1992	20.036	2001	24.718	2010	80.253
1984	28.719	1993	17.49	2002	24.838	2011	112.897
1985	27.645	1994	16.178	2003	28.826	2012	111.523
1986	14.633	1995	17.423	2004	38.328	2013	109.441
1987	18.387	1996	21.271	2005	54.587	2014	99.615
1988	15.148	1997	19.72	2006	66.025	2015	52.825

unctadstat.unctad.org

من خلال الأرقام الواردة في الجدول نلاحظ بلوغ أسعار النفط أرقاما قياسية منذ 2008, و قد تطورت العوائد البترولية تطورا ملحوظا خاصة منذ سنة 2004 و التي عرفت بثورة أسعار النفط, و قد سجلت أسعار النفط منذ 2004 مستويات قياسية بلغت 98.6 دولارا في سنة 2008 و لكن اعصار الأزمة المالية العالمية كان واضحا على سوق النفط فقد تهاوت الاسعار إلى 62.163 دولارا للبرميل سنة 2009 ثم عادت لترتفع و تصل الى اعلى قيمها سنة 2011 ثم عادت للتهاوى من جديد نظرا للأزمات السياسية لتصل إلى 52.825 دينارا سنة 2015.

الشكل(02-03):يمثل تطورات أسعار النفط في الجزائر 1980-2015:

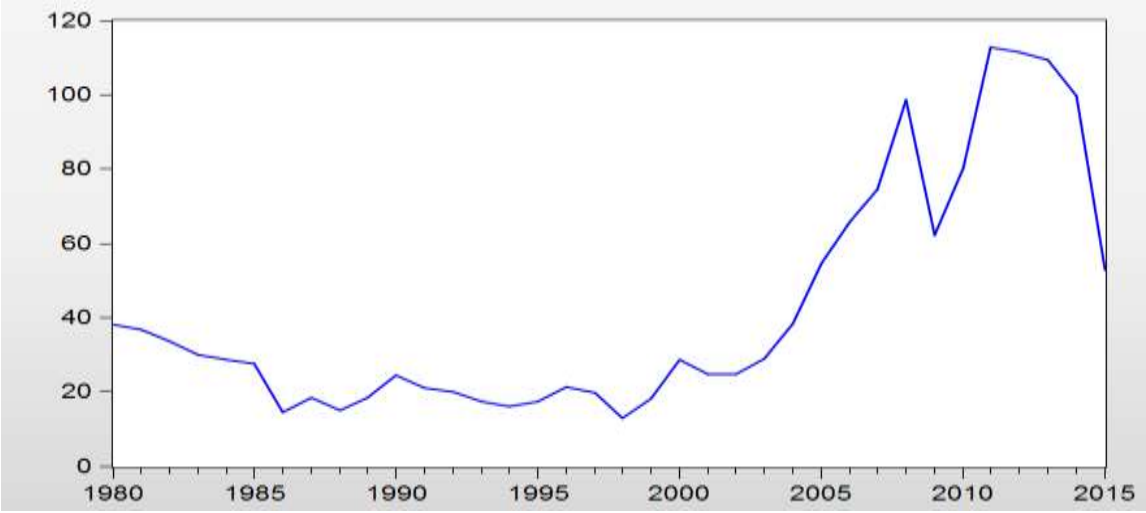

من إعداد الطالبتين إعتمادا على مخرجات *Eviews9*.

من خلال المنحنى يظهر تأثير أزمة 1986 على مستوى أسعار النفط إذ انخفض سعر النفط من 27 دولار للبرميل الى 13 دولار للبرميل تراجعت معه الصادرات النفطية بنسبة 50 %و قد سارعت الاوبك الى عقد اجتماعات للخروج من الازمة و

عودة الاسعار الى مستوياتها السابقة من خلال تطبيق سياسة التقليل من المعروض النقدي بالشكل الذي يضمن الاستقرار في مستوى الاسعر و في سنة 1988 انتعشت الاسعار مجددا لتبلغ 17.7 دولار للبرميل ثم 22.3 دولار للبرميل سنة 1990 بسبب الاضطرابات السياسية الناتجة عن الحروب العراقية و مع مطلع سنة حققت السوق النفطية العالمية ارتفاعا محسوسا في اسعار النفط انعكس ايجابا على تطور الايرادات النفطية في دول الاوبك و الجزائر خاصة, و بات من المؤكد أن الجزائر لم تتخلى عن الاعتماد الكلي للمواد البترولية . و نلاحظ من خلال المنحى بلوغ النفط الجزائري منذ مطلع سنة 2000 أرقاما قياسية و التي واصلت الارتفاع حتى سنة 2008 اين انخفضت أسعار النفط جراء الأزمة العالمية ثم عاودت الارتفاع من جديد لتصل إلى أعلى مستوياتها سنة 2012 لتصل الى 111.5 دولار للبرميل ثم عاودت الانخفاض لتصل سنة 2015 الى 52.8 دولار للبرميل.

الفرع الثالث : أهمية قطاع المحروقات وأنظمة الاستغلال

تكمن أهمية البترول في الاقتصاد الجزائري في النقاط التالية:

- ✓ يتمتع بمزايا هامة وعديدة حيث أنه سلعة إستراتيجية,فهو أهم عناصر التصدير الاستراتيجي للدول وعليه تستند قوة الدول من خلال سيطرتها على موارد التحكم في الصراع العالمي بأسره وذلك باعتباره مؤشر حقيقي لقياس تقدم الدول وازدهارها.
- ✓ كونه مصدر الطاقة ويحظى بمكانة متميزة بين مجموع هذه المصادر الناجمة عن أسباب فنية واقتصادية عديدة تتمثل في درجة الاحتراف العالمي وارتفاع معامله الحراري ونظافة استخدامه وسهولة تخزينه ونقله وانخفاض تكاليف إنتاجه.
- ✓ إنه مادة خام أساسية في العديد من فروع الصناعات الكيميائية والبتروكيميائية بالإضافة إلى ذلك فإن الاقتصاد الجزائري له اعتماد مطلق على المحروقات إذ أنه حوالي ثلثي الإنتاج المحلي والدخل القومي مصدرهما إنتاج المحروقات والثلث الأخير هو دخل غير مباشر للمحروقات إضافة لكون أكثر من 60٪من إيرادات المحلية للميزانية العامة,مصدرها الأرباح التي تجنيها الحكومة من صادرات البترول,كما أنه يلعب دور غير مباشر فيدعم أجور ورواتب العمل,يمول الاستهلاك العام والخاص ويدعم الصناعات البترولية و إنتاجاتها المكررة.[1]

[1] خامر صبرينة,بن عرفة تبر,مرجع سابق,ص:74,75.

المبحث الثاني: منهجية الدراسة وتحليل النتائج:

المطلب الأول: منهجية ومتغيرات الدراسة.

تستخدم الدراسة أسلوب التحليلي القياسي، وذلك من خلال وصف النموذج القياسي الخاص بتقدير العلاقة بين بعض المؤشرات الاقتصادية المؤثرة في التضخم كمتغيرات مستقلة والرقم القياسي لأسعار المستهلكين كمتغير تابع، ومن ثم يتم التقدير بعد فحص استقرار البيانات (Stationary Test) والتكامل المشترك (cointegration test).

1. النموذج الاقتصادي ومتغيرات الدراسة:

تخضع أسعار النفط للتغيرات التي تؤثر على معدلات التضخم في الجزائر . وسوف تقوم الدراسة بتقدير دالة تأثير مجموعة من المتغيرات المستقلة على معدلات التضخم وذلك من خلال تقدير المعادلة التالية:

$$INF = F(PP, QIMP, TO, TCR) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

وتركّز الدراسة الضوء على أثر مجموعة من المتغيرات المستقلة والمتمثلة في: (TO, TCR, PP, QIMP) على معدلات التضخم (INF)، وتغطي الإحصائيات المستخدمة الفترة 1980-2015 كما هو مبين في الجدول رقم (2):

جدول رقم (02-03): متغيرات الدراسة ومصادر البيانات.

المتغير	التعريف	المصدر
INF	التضخم نسبة مئوية	*wordbank.org*
TCR	الرقم القياسي لسعر الصرف الفعلي الحقيقي 2010	*unctad.org*
QIMP	كمية صادرات النفط ب 1000 برميل	*www.oapecorg.org*
TO	الانفتاح التجاري	*unctad.org*
PP	أسعار نفط صحاري بلاند	*www.oapecorg.org*

المصدر: من إعداد الطالبتين.

وقد تم الاعتماد على بيانات المتغيرات في قيمها الحقيقية، بالاعتماد على إحصائيات التقارير السنوية للمنظمات الدولية والإقليمية واحصائيات بعض الباحثين الجزائريين.

2. أسلوب التقدير باستخدام منهجية ARDL:

سوف نستخدم في هذه الدراسة منهجية ARDL التي طورها كل (Pesaran 1997)، (Shinand 1998 and Sun) و كل من (Pesaran et Al 2001)، ويتميّز هذا الاختبار بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها، ويرى Pesaran أن اختبار الحدود في إطار ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص

السلاسل الزمنية، ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أو خليط من الاثنين، الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية I(2) كما أن طريقة Pesaran تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك مثل طريقة غرانجر(Engle- Granger; 1987) ذات المرحلتين و اختبار التكامل المشترك بدلالة دربن واتسن Test (CRDW) أو اختبار التكامل المشترك لجوهانسن (Johansen Cointegration Test) في إطار نموذج VAR[1].

في نماذج السلاسل الزمنية، قد توجد فترة معينة (طويلة نسبيا) حيث يكون التعديل في المتغير التابع (الاستجابة) Y بسبب التغيرات في المتغير التوضيحي X تتوزع على نطاق واسع عبر الزمن، فإذا كانت المدة الفاصلة بين الاستجابة والتأثير كافية (طويلة نسبيا) فإن المتغيرات التوضيحية المتباطئة يجب تضمينها في النموذج. وإحدى طرائق بناء نماذج الاستجابة الديناميكية تكون بتضمين المتغيرات المتباطئة لـ X كمتغيرات توضيحية أي يكون استخدام نماذج الإبطاء (Distributed lag models) في ذلك، حيث إن الأساس في نماذج الإبطاء يكون بتضمين سلسلة من متغيرات الإبطاء التوضيحية لضمان عملية التعديل على وفق النموذج البسيط التالي:

$$Y_t = \phi_0 X_t + \phi_1 X_{t-1} + \phi_2 X_{t-2} + \dots\dots\dots + \phi_P X_{t-p} + u_t \dots\dots()$$

ويمكن أن يعبر السلوك الديناميكي من خلال الاعتماد على القيمة السابقة للمتغير الداخلي أي أن Y_t يعتمد على القيم السابقة لـ Y ويتمثل بنموذج الانحدار الذاتي (Autoregressive Model) ويعبر عنه بالصيغة التالية:

$$Y_t = \lambda_1 Yt\text{-}1 + \lambda_2 Yt\text{-}2 + \dots\dots\dots + \lambda_P Yt\text{-}p + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots(20)$$

وفي حالة الدمج بين الطريقتين في دراسات السلاسل الزمنية تكون نماذج الانحدار الديناميكية متضمنة كلا" من المتغيرات الداخلية والخارجية المتباطئة كمتغيرات توضيحية، ويمكن التعبير عنها في حالة وجود k من المتغيرات التوضيحية بالنموذج التالي:

$$Y_t = \mu + \beta_t + \sum_{i=1}^{p} \lambda_i Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1} \varphi_{1i}\, x1_{t-i} + \sum_{j=0}^{q_2} \varphi_{2j}\, x2_{t-i} \quad \dots\dots\dots(1$$
$$+ \dots\dots\dots\dots\dots \sum_{s=0}^{q_k} \varphi_i\, xk_{t-s} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

μ : الحد الثابت؛

β : معلمة الاتجاه الزمني؛

p : رتبة المتغير التابع Y (Y_t عدد فترات الإبطاء) ؛

[1] دحماني محمد أدرويش، **سلسلة محاضرات في الاقتصاد القياسي**، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس، السنة الجامعية 2012-2013، ص 158.

q_1 , q_2 ,…,q_K : عدد فترات الإبطاء(رتب الإبطاء) للمتغيرات التوضيحية $X_1,X_2,\ldots..,X_K$ على التوالي، و K تمثل عدد المتغيرات التوضيحية في النموذج؛

t : متغير الزمن)الاتجاه الزمني

ε_t :حد الخطأ العشوائي (التشويش الأبيض) .

ويمكن التعبير عن المعادلة (1) اختصارا بـ ARDL $(p , q_1 , q_2 , \ldots.,q_k)$. وقد وضع (Pesaran et al. 2001) منهجية ARDL للتكامل المشترك، ودمج فيها نماذج الانحدار الذاتي (Autoregressive Models) ونماذج فترات الإبطاء الموزعة (Distributed Lag Models)، وفي هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها، وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وابطائها بفترة واحدة أو أكثر[1].

وتستخدم الدراسة منهجية (Autoregressive Distributed Lag -ARDL)، إذ نستطيع من خلال منهجية ARDL تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع مع المتغيرات المستقلة في المديين القصير والطويل (Short run and Long run)، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، حيث تمتاز منهجية ARDL بإمكانية أن تجمع متغيرات ذات أكثر من مستوى من الاستقرار مثل I(0) و I(1)، ولا يشترط أن تكون جميعاً مستقرة عند المستوى I(0). إن منهجية ARDL تعمل على تقدير النموذج في كل من المدى القصير والمدى الطويل، كما تعمل على إزالة المشاكل المتعلقة بالارتباط الذاتي (Autocorrelation) وبالتالي فان النتائج التي تحصل من تقدير نموذج ARDL تعد نتائج كفؤة وغير متحيزة.

3. اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة:

تعتبر مشكلة عدم استقرار البيانات (Nonstationary) من المشاكل الرئيسية في التحليل القياسي، وتعاني معظم البيانات الاقتصادية من هذه المشكلة ويعود ذلك إلى أن الوسط (Mean) والتباين (Variance) يتغيران عبر الزمن، لذلك فإن استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية سيقود إلى نتائج متحيزة، حيث يمكن الحصول على قيم (t-statistic) و(F-statistic) و(R^2) ذات دلالة إحصائية عالية ولكنها لا تعطي تفسيراً ذات دلالة احصائية وتؤدي إلى استنتاجات مظللة (Spurious Regression): (Chermaza and Deadman, 1992)* و (Nelson and Plosser, 1982)**.

وللتأكد من استقرار البيانات تطبق الدراسة اختبار ديكي- فولر الموسع (Dickey Fuller- Augmented ADF). ويعتمد اختبار ديكي فولر على الفرضية العدمية (H_0: $\rho=1$) بالمقارنة مع الفرضية البديلة (H_1: $\rho<1$) وذلك

[1] علي عبد الزهرة حسن وعبد اللطيف حسن شومان، **تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء (ARDL)**، العلوم الاقتصادية العدد 34 المجلد 9 ت 2013 / ص(173-210)، العراق، ص ص 183-185.

* أكثر تفصيل أنظر:

Chermaza , Deadman, New Directions in Econometric Practice, Edward Elgar, England, 1992.

** أكثر تفصيل أنظر:

Nelson, Plosser, Trends and random walks in macroeconmic time series: Some evidence and implications, Journal of Monetary Economics, Volume 10, Issue 2, p p 139-162, 1982.

بمقارنة القيمة الإحصائية (T) المحسوبة مع القيمة المستخرجة من جدول (MacKinnon 1996)***، فإذا كانت قيمة (T) المحسوبة أكبر من قيمة (T) الحرجة فإننا لا نستطيع رفض الفرضية العدمية وتكون السلسلة الزمنية مستقرة من الدرجة الصفرية I(0)، ونستطيع بهذه الحالة استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS). أما إذا كانت قيمة (T) المحسوبة أقل من قيمة (T) الحرجة فإننا نرفض الفرضية العدمية وفي هذه الحالة تكون السلسلة الزمنية غير مستقرة. ولتحديد الدرجة التي تصل السلسلة عندها إلى وضع الاستقرار، فإننا نعيد الاختبار بعد أخذ الفرق الأول فإذا استقرت فهذا يعني أن البيانات متكاملة من الدرجة الأولى I(1) وهكذا حتى عدد (d) من الاختبارات[1].

جدول رقم (02-04): نتائج اختبار ADF للبيانات المستخدمة في النموذج.

المتغير	القيمة المحسوبة	P value	درجة الاستقرار
INF	-5.2452	***0.0008***	I(1)
TCR	-5.6767	***0.0003***	I(1)
QIMP	-6.1642	***0.0001***	I(1)
TO	-5.2002	***0.0009***	I(1)
PP	-4.2771	***0.0094***	I(1)

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي *Eviews9*.

وكانت النتائج على النحو المبين في الجدول رقم (**02-05**) والذي يبين أن جميع المتغيرات لم تكن مستقرة عند المستوى بل كانت مستقرة عند الفرق الأول مستوى دلالة (1%).

و نفس النتائج التي خرج بها اختبار PP الذي يعتبر أكثر مصداقية في العينات الصغيرة

الجدول (02-05):نتائج اختبار PP للبيانات المستخدمة في النموذج.

المتغير	القيمة المحسوبة	P value	درجة الاستقرار
INF	**-9.0559**	***0.0000***	**I(1)**
TCR	**-5.2630**	***0.0008***	**I(1)**
QIMP	**-4.2790**	***0.0094***	**I(1)**
TO	**-5.2081**	***0.0009***	**I(1)**
PP	**-6.1903**	***0.0001***	**I(1)**

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج*Eviews9* .

*** أكثر تفصيل أنظر:

MacKinnon, Numerical distribution functions for unit root and cointegration tests, Journal of Applied Econometrics, 11, pp601-618, 1996.

[1] مخلد سالم العمري ومحمد عبد الهادي علاوين، الطلب على الطاقة الكهربائية في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1985-2006)، كلية الأعمال – الجامعة الأردنية، الأردن، ص 5.

كل المتغيرات ليست مستقرة عند المستوى لكنها مستقرة عند الفرق الأول، وبالتالي أن هذه المتغيرات متكاملة من الرتبة **I(1)**، ومن ثم يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

4. اختبار التكامل المشترك باستخدام مقاربة ARDL BOUNDS TEST:

تمتاز منهجية (ARDL) للتكامل المشترك عن أساليب التكامل المشترك الأخرى، مثل: Engle and Granger (1987)، و Johansen-Juselius (1990) و Johansen (1988)، بإمكانية تطبيق منهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك (ARDL Bounds Testing Approach to Cointegration) بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات المستقلة I(0) أو I(1)، ومع ذلك يتطلب أن يكون المتغير التابع ساكناً في المستوى أي I(0) وليسّ أياً من المتغيرات التفسيرية I(2) أو رتبة أعلى[1].

ويمكن تطبيق منهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك (ARDL Bounds Testing Approach to Cointegration) على عينات صغيرة الحجم، حيث تتم مقارنة إحصاءات F مع الحدود الحرجة (critical bounds) التي اقترحها (Pesaran et. al 2001)* و (Narayan 2005)** وفق التالي[2]:

- ✓ إذا كان $F_{stat} > F_{critical}$ نرفض H_0، وبالتالي هناك تكامل مشترك؛
- ✓ إذا كان $F_{stat} < F_{critical}$ لا نستطيع رفض H_0، وبالتالي ليس هناك تكامل مشترك؛
- ✓ إذا كان F_{stat} محصورة بين القيمة الصغرى والكبرى لـ $F_{critical}$، القرار غير محسوم.

والجدول رقم (**02-06**) يلخص اختبار التكامل المشترك باستخدام مقاربة ARDL BOUNDS TEST للنماذج الأربعة عند مستوى معنوية (5%):

جدول رقم (02-06): اختبار التكامل المشترك باستخدام مقاربة ARDL BOUNDS TEST.

	الحد الادنى	الحد الأعلى	قيمة F-statistic	القرار
نموذج الدراسة	3.74	5.06	10.24363	هناك تكامل مشترك

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي *Eviews9*.

[1] خالد محمد السواعي، **أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الأردن**، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلّد 2، العدد1، الجامعة الأردنية، 2015، ص 20.

* أكثر تفصيل أنظر:

Pesaran, et. al, BOUNDS TESTING APPROACHES TO THE ANALYSIS OF LEVEL RELATIONSHIPS, JOURNAL OF APPLIED ECONOMETRIC, 16, pp 289-326.

** أكثر تفصيل أنظر:

Paresh Kumar Narayan, The saving and investment nexus for China: evidence from cointegration tests, Applied Economics, 37:17, 1979-1990, Routledge Taylor & Francis, 2005.

[2] Muhammad Daaniyall Abd Rahman, ARDL BOUNDS TEST APPROACH, Department of Economics, Universiti Putra Malaysia, p 6.

يتضح من الجدول رقم (02-06) ان هناك تكامل مشترك فيما يخص متغيرات نموذج الدراسة.

المطلب الثاني: تقدير نموذج الدراسة وتحليل النتائج .

1. نتائج تقدير نموذج الدراسة باستخدام منهجية ARDL:

بينت نتائج اختبارات الاستقرارية والتكامل المشترك لنموذج الدراسة إمكانية تطبيق منهجية (ARDL)، ونتائج تقدير النموذج نستعرضها من خلال الجداول التالية:

جدول رقم (02-07): نتائج تقدير النموذج باستخدام منهجية ARDL (المتغير التابع INF)

ARDL (1,1,4,2,4) selected based on Schwarz Bayesian Criterion

Variable	Coefficient	t-ratio	Probability
INF(-1)	0.302561	2.511403	0.0240
PP	0.046336	0.831191	0.4189
PP(-1)	0.105599	1.489409	0.1571
TO	0.452093	1.444591	0.1691
TO(-1)	-0.206462	-0.610797	0.5505
TO(-2)	-0.285095	-0.858235	0.4043
TO(-3)	-0.176394	-0.521718	0.6095
TO(-4)	-0.504839	-2.071434	0.0560
QIMP	0.000616	0.108658	0.9149
QIMP(-1)	-0.003817	-0.518388	0.6117
QIMP(-2)	-0.014874	-2.342326	0.0334
TCR	-0.431755	-2.083657	0.0547
TCR(-1)	0.012942	0.053594	0.9580
TCR(-2)	0.017225	0.093033	0.9271
TCR(-3)	-0.011992	-0.087905	0.9311
TCR(-4)	0.341075	3.420388	0.0038
R-squared	0.947419		
R-Bar-	0.891332		
D.W	2.962244		
F-stat.	16.89207 [0.00001]		

Diagnostic Tests:			Probability
Serial Correlation	لا يوجد ارتباط ذاتي	2.821857	[0.0765]
RESET	النموذج لا يعاني سوء التوصيف	3.08	[0.08]
Heteroscedasticity	ثبات التباين	0.748044	[0.7148]

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي *Eviews9*.

أظهرت نتائج الاختبارات القياسية الضرورية للكشف عن مدى صحة النموذج عدم وجود أية مشاكل قياسية قد تؤثر سلباً على دقة أو تحيز في نتائج الاختبارات. ويتبين من الجدول رقم () أن النموذج اجتاز جميع اختبارات التحقق من صحته بنجاح. فلم تظهر أية أدلة على وجود ارتباط ذاتي للأخطاء العشوائية (Correlation Residual Serial)، كما لم يظهر اختبار RESET لـ (Ramsy, 1969) أية أدلة على وجود خلل في هيكلية النموذج Misspecification، بالإضافة إلى عدم ظهور مشاكل تتعلق بالتوزيع الطبيعي للخطأ العشوائي وعدم ظهور مشكل عدة تجانس التباينات Heteroscedasticity.

2. تحليل المعاملات طويلة الاجل المقدرة باستخدام منهجية ARDL لنموذج الدراسة:

نستعرض من خلال الجدول رقم (**02–08**) المعاملات طويلة الاجل المقدرة باستخدام منهجية ARDL لنموذج الدراسة:

جدول رقم (02–08): المعاملات طويلة الاجل المقدرة باستخدام منهجية ARDL (المتغير التابعINF)

ARDL (1,1,4,2,4) selected based on Schwarz Bayesian Criterion

Variable	Coefficient	t-ratio	Probability
QIMP	-0.025916	-4.150679	[0.0009]
TO	-4.150679	-2.581529	[0.0209]
PP	0.217848	3.39135	[0.0083]
TCR	-0.103957	-0.576946	[0.05725]

لمصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي *Eviews9*.

تشير النتائج في الأجل الطويل الواردة في الجدول رقم (02–08) إلى:

- ✓ عند مستوى معنوية 1% يوجد تأثير سالب لـ TCR و TOو QIM ، وتأثير معنوي وموجب ل PP
- ✓ بينما كان التأثير معنويا لكل من PPو QIMPو TO و غير معنوي ل TCR .

3. تحليل نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفق منهج ARDL:

نستعرض من خلال الجدول رقم (02–09) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفق منهج ARDL لنموذج الدراسة:

جدول رقم (02-09): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفق منهج ARDL (المتغير التابع D(INF))

ARDL (1,1,4,2,4) selected based on Schwarz Bayesian Criterion

Variable	Coefficient	t-ratio	Probability
D(PP)	0.046336	0.831191	[0.4189]
D(TCR)	-0.431755	-2.083657	[0.0547]
D(TCR(-1))	-0.17225	-0.093033	[0.9271]
D(TCR(-2))	0.011992	0.087905	[0.09311]
D(TCR(-3))	-0.341075	-3.420388	[0.0038]
D(TO)	0.452093	1.444591	[0.1691]
D(TO(-1))	0.285095	0.858235	[0.4043]
D(TO(-2))	0.176394	0.521718	[0.6095]
D(TO(-3))	0.504839	2.071434	[0.0560]
D(QIMP)	0.000616	0.108658	[0.9149]
D(QIMP(-1))	0.014874	2.342326	[0.0334]
CoinEq(-1)	-0.697439	-5.789071	[0.000]
R-squared	0.839681		
D.W	2.962244		
F-stat.	4.910204 [0.0017]		

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي *Eviews9*.

في الاجل القصير يوجد تأثير غير معنوي لأغلب المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، ويشير اختبار ARDL أن نتيجة CoinEq(-1)، والتي تقيس قدرة النموذج على العودة إلى التوازن بعد حصول أي خلل أو اضطراب نتيجة لأمر طارئ كالأزمات المالية، على أن هنالك علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات، حيث أن إشارة ECM(-1) سالبة وقيمتها اقل من الواحد صحيح ومؤكدة عند درجة معنوية 1%، مما يثبت استقراراً في النموذج، من ناحية، وان هنالك علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات الداخلة في النموذج من ناحية أخرى. ويشير معامل تصحيح الخطأ أن سرعة التكيف للوصول الى التوازن في الاجل الطويل تساوي 69%.

4- اختبار استقرار النموذج (Stability Test):

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل إختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares) ويعدّ هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين وهما

تبيان وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل وأظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات دائما نجدها مصاحبة لمنهجية ARDL.

يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM و CUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% وعلى ضوء معظم هذه الدراسات قمنا بتطبيق اختبارات CUSUM و CUSUMSQ التي اقترحها كل من Brown ، Dublin و Evans (1975).

الشكل (02-04): اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)

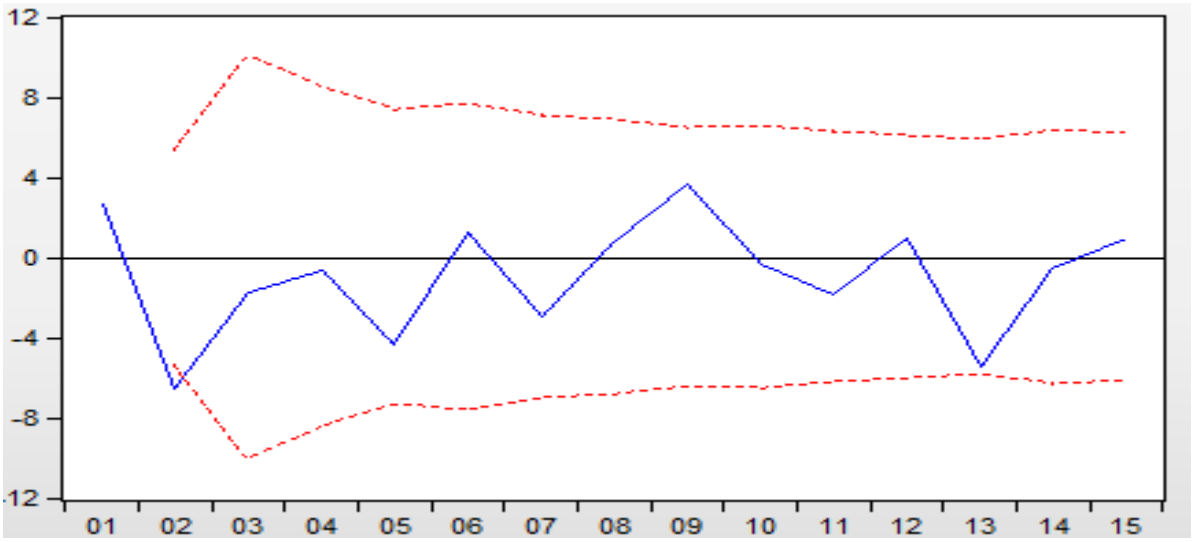

المصدر: مستخرجات برنامج *Eviews9*.

الشكل (02-05): اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares)

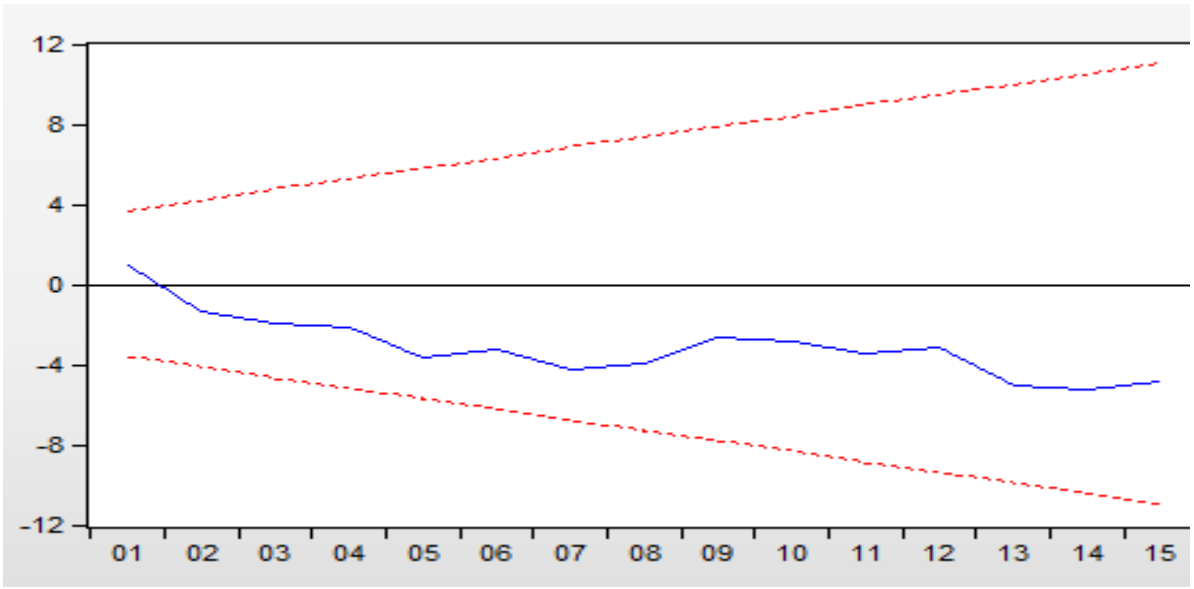

المصدر: مستخرجات برنامج *Eviews9*.

من خلال الرسم البياني نلاحظ أن اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM بالنسبة لهذا النموذج، فهو يعبر وسط خطّي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا إلى نوع من الاستقرار في النموذج عند حدود معنوية 5% نفس الشيء بالنسبة لاختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUMSQ و يتضح من هذين الاختبارين أن هناك استقرارا وانسجاما في النموذج بين نتائج الأجل الطويل و نتائج الفترة القصيرة الأجل.

5- تحليل نتائج الدراسة :

من خلال مخرجات و نتائج الدراسة وجدنا أن :

- كافة المتغيرات كانت مستقرة من الدرجة الأولى ما أشار الى امكانية وجود علاقة تكامل مشترك الأمر الذي يؤدي بنا الى اختبارات التكامل المشترك .
- كانت نتائج الاختبارات معنوية ما يعني أن غالبية الاختبارات ترفض الفرضية الصفرية التي تقول بعد وجود تكامل مشترك و بالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة. و هو ما يدل أيضا على وجود تأثير طويل الأجل تتركه تغيرا ت أسعار النفط و كميته على معدلات التضخم, أي ما يؤكد أن الريع البترولي بزيادة السعر و الكمية و في دولة ريعية يساهم في زيادة الطلب الكلي (الاستهلاك , الاستثمار , الانفاق الحكومي , صافي الصادرات) و هو ما اثبتته الدراسة , حيث أن الزيادة في الأسعار تؤدي إلى الزيادة في التوظيف .
- كون قطاع المحروقات في الجزائر قطاعا مغريا فإن زيادة (الكمية ×السعر) تؤدي إلى زيادة الاستثمار الأمر نفسه في زيادة الجباية البترولية بزيادة (الكمية ×السعر) النفطية و التي تؤدي إلى زيادة الانفاق الحكومي و هو ما وضحناه سابقا خلال هذا الفصل. أيضا كلما كانت أسعار النفط مرتفعة زادت كمية الصادرات و منه يزيد الطلب الكلي المتوقع, و هو ما يوضح نمو الطلب الكلي الذي لا يقابله نمو في الناتج في الأجل الطويل نظرا لاهمال الاستثمار في كل من رأس المال البشري و التكنولوجيا و اقتصار الاستثمار المادي على الاستثمار في الانتاج النفطي.

خاتمة الفصل :

تناول هذا الفصل الدراسة القياسية لأثر تغيرات أسعار النفط على معدلات التضخم , و ذلك بااتباع أساليب الاقتصاد القياسي , حيث تعرفنا على متغيرات الدراسة و تطورها . كمدخل نظري بدأنا بتحليل وصفي لمعدلات التضخم و تغيرات أسعار النفط ثم قمنا بعرض مفاهيم حول نموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة ARDl , و البحث عن النموذج الملائم لدراسة موضوعنا عن طريق اختبارات المفاضة بين النماذج ثم تقدير معلمات النموذج المختار.

و بعد اختبارات التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة ثم عرض نتائج هذه الاختبارات و تحليلها , تبين وجود تكامل مشترك في الأجل الطويل بين معدلات التضخم و أسعار النفط .

إن الدور الذي لعبه البترول لا يمكن تجاهله بالنظر لما ساهمت فيه العوائد النفطية في اخراج الجزائر في كل مرة من أزماتها إلا أن الحديث عن ما فعله النفط في الاقتصاد الجزائري يظهر المفارقات المتعلقة بهذا المورد الذي أفادت عوائده في الكثير من الأحيان الدول التي لا تملكه على حساب الدول الريعية .

فقد تسبب الاعتماد المفرط على البترول في تكوين اقتصاد وطني أحادي الجانب و المورد , مما جعله عرضة للصدمات الخارجية و التي أثر على مختلف متغيرات الاقتصاد الجزائري بدءا بمعدلات التضخم , هذه الظاهرة التي احتلت حيزا واسعا في البحوث و الدراسات الاقتصادية , لما لها من أثر سلبي على تقدم الدول و تطورها و ذلك للأثر الذي يتركه على معدلات النمو الإقتصادي .

و جاءت هذه الدراسة من أجل تبيان الأثر الذي تتركه تغيرات أسعار النفط على معدلات التضخم في الجزائر , حيث قسمت هذه الدراسة إلى فصلين تعرض الأول إلى أدبيات التضخم و أسعار النفط ثم العلاقة بينهما و اخيرا الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع أما الفصل الثاني فكان تطبيقا للجانب النظري على الإقتصاد الجزائري في الفترة الزمنية (1980-2015) , أستخدمت فيها أساليب احصائية حديثة تمثلت في منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL , ثم عرض نتائج الدراسة و مناقشتها .

1. اختبار فرضيات البحث:

- ✓ ترتبط الدورات الاقتصادية في الجزائر ارتباطا قويا بتقلبات الريع البترولي و هذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛
- ✓ تؤدي تقلبات الريع النفطي (السعر × الكمية) إلى تقلبات في معدل التضخم في نفس الاتجاه في حالة ثبات العرض الكلي الفعلي في الأجل القصير وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية؛
- ✓ لا تؤدي تقلبات الريع النفطي (السعر × الكمية) إلى تقلبات معدل التضخم في الاتجاه المعاكس في حالة انكماش العرض الكلي الفعلي في الأجل القصير و هو ما يثبت خطأ الفرضية الثالثة.
- ✓ لا تؤدي تقلبات الريع النفطي (السعر × الكمية) إلى تقلبات في معدل التضخم في حالة توسع العرض الكلي الممكن في الأجل الطويل و هو ما يثبت خطأ الفرضية الرابعة.
- ✓ تؤدي تقلبات الريع النفطي (السعر × الكمية) إلى تقلبات في معدل التضخم في نفس الإتجاه في حالة ثبات العرض الكلي الممكن في الأجل الطويل. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الخامسة .

2. النتائج

✓ النتائج النظرية:

بمقتضى التحليل الكينزي فإن التضخم يمكن أن يحصل عندما يكون حجم الانفاق الكلي أكبر من قيمة حجم الناتج الوطني , و تزيد حدته كلما اقترب الاقتصاد من مستوى التوظيف الكامل و يعتبر هذا التحليل أكثر تعبيرا عن حال البلدان الصناعية المتقدمة التي تعاني من فائض في طاقتها الانتاجية في اوقات الكساد , في حين تكمن المشكلة الأساسية في البلدان الريعية التي تعتمد بشكل كلي على إيرادات النفط في قصور حجم طاقاتها الانتاجية , الأمر الذي جعل جهازها الانتاجي غير مرن و ناتجها الوطني قريب من الثبات ما يجعل النظرية الكمية أكثر تعبيرا عن واقعها في مسألة التضخم.

و يبين الرقم القياسي لأسعار المستهلك أن الجزائر عرفت في السنوات الأخيرة ضغوطا تضخمية مستمرة متفاوتة الحدة , وصلت حتى حدود 30 % في منتصف التسعينات من القرن الماضي, يمكن ارجاعها الى أن معدلات النمو في كمية النقود الناتجة عن (الكمية × السعر) االنفطيين كانت دائما أعلى من معدلات النمو في الناتج الداخلي الخام الحقيقي , بالاضافة الى التوسع في الانفاق الكلي و ما صاحبه من توجيه للاستثمارات الجزائرية الى المشاريع غير الانتاجية و ارتفاع التكاليف الانتاجية بما فيها تكلفة الاجور, و المواد الأولية الوسيطية و الرأسمالية المستوردة .

إن ارتفاع تكاليف الانتاج في كثير من الاقطاعات نتيجة انخفاض مستوى الانتاجية كما أن التطور الذي حدث في حجم التجارة الخارجية و درجة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر, يكشف عدة مصادر خارجية للتضخم منها ارتفاع الواردات السلعية بوتيرة أكبر من الصادرات النفطية نظرا لانخفاض الأسعار و تغير حجم الريع (الكمية ×السعر). ما يكون قناة لنقل التضخم .

✓ النتائج التطبيقية:

أظهرت نتائج النموذج المعاملات طويلة المدى عند مستوى معنوية 1%:

- يوجد تأثير سالب لـ أسعار الصرف و الانفتاح التجاري و كمية الصادرات النفطية وتأثير معنوي وموجب لتغيرات أسعار النفط .
- بينما كان التأثير معنويا لكل من تغيرات أسعار النفط و كمية الصادرات النفطية و الانفتاح التجاري و غير معنوي لأسعار الصرف .

3. التوصيات

- يجب على الاقتصاد الجزائري التخلص من التبعية لقطاع المحروقات كون النفط ثروة زائلة , و تنويع موارد الدولة حتى تتجنب الصدمات النفطية الخارجية السلبية.
- ضرورة تشجيع كل أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر عبر مشاريع الشراكة للاستفادة من الخبرات و التكنولوجيا العالمية للتقليل من التكاليف الانتاجية و في نفس الوقت تشجيع القطاع الخاص و المؤسسات الاقتصادية و المتوسطة على الاستثمار في الميادين التي تحقق فوائض القيمة الأكثر ارتفاعا و التي تعطي منتوجات قادرة على منافسة السلع المستوردة على الأقل في ميادين تخصصها و على الخصوص في ميادين الزراعة و الصناعة التحويلية المتعلقة بذلك.

- تقييد العجز في الميزانية بشكل يتوافق مع متطلبات مرحلة التطور إلى اقتصاد السوق و ايجاد رابط بين هذا العجز و النمو الاقتصادي , كما يجب إدخال اصلاحات على المستوى القطاعي (الاقتصاد الجزئي) مباشرة بعد تحقيق التوازن في المتغيرات الاقتصادية الكلية .
- ضرورة إعطاء الأهمية الكافية للدراسات القياسية و التنبؤية بما يخص الظواهر الاقتصادية, بانشاء مخابر خاصة و أخذ نتائجها بمحمل الجد كي لا تبقى هذه الدراسات فقط حبرا على ورق.
- ضرورة الاهتمام بالسياحة لأنها ضرورة ملحة لتقدم البلد و تنميته في المرحلة الراهنة و ذلك من خلال وضع استراتيجية وطنية في قطاع السياحة آخذين بعين الاعتبار الامكانيات و الوسائل المتوفرة و كذا تجارب الدول الأخرى و تطبيقها على أرض الواقع و من ثم تنفيذها في شتى المجالات الاقتصادية الاجتماعية و البيئية .
- كما يجب على الدولة تشجيع انشاء بنوك متخصصة في تمويل الاتثمارات طويلة الأجل , بالاضافة الى انشاء سوق مالي و تطوير مؤسسات الادخار التعاقدي حتى تساهم بدرجة كبيرة في تراكم الموارد القابلة للاستثمار.

يجب الاشارة إلى أننا تعمدنا عدم التطرق إلى مدة حياة الاحتياطات النفطية في الجزائر, و ذلك بسبب عدم إمكانية الحصول على بيانات دقيقة حول الاحتياطي الوطني , كما هو الحال بالنسبة لبقية المنتجة و المصدرة للنفط , إذ تتعمد الحكومات إحاطة البيانات الحقيقة حول احتياطاتها النفطية بالضبابية في كثير من الاحيان لكن يجب التنويه إلى ضرورة التركيز على حاجيات الأجيال القادمة.

4. آفاق الدراسة

لقد حاولنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع الإلمام بالجوانب التي رأيناها مهمة, ويبقى المجال مفتوحا لدراسات أخرى حول هذا الموضوع مثل :

- ✓ دور تنويع الصادرات و أثره على معدلات التضخم ؛
- ✓ أثر المخططات التنموية الحديثة على معدلات التضخم.

و أيضا يمكن اقتراح نموذج عام للمسار التضخمي يشمل جميع المتغيرات الكمية لأسعار النفط و التي ليس لها علاقة بأسعار النفط و التي ليس لها علاقة به و المحددة لهذه الظاهرة في الجزائر, و هذا من شأنه أن يبين الأهمية النسبية لكل من هذه المتغيرات بتأثيراتها.

وفي الأخير فإن دراستنا هذه لا تتعدى إلا أن تكون محاولة لإثراء واحد من أهم المواضيع, ونتمنى أن نكون قد وفقنا بالإلمام ببعض جوانبه, فإن أصبنا من الله وحده, وإن أخطأنا فمن أنفسنا ومن الشيطان.

تمت بحمد الله

قائمـــة المراجـــع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. أحمد هني,**دروس في التحليل الاقتصادي الكلي**,(الجزائر,ديوان المطبوعات الجامعية,1991).
2. اسماعيل عبد الرحمان,حربي محمد موسى عريفات,**مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد**,الطبعة الأولى,عمان,دار وائل للنشر,1999.
3. إياد عبد الفتاح,النسور,**أساسيات الاقتصاد الكلي**,دار صفاء للنشر والتوزيع-عمان,الطبعة الثانية 2014م-1435هـ.
4. سامي خليل ,**نظرية الاقتصاد الكلي الحديثة**,الكويت,1994.
5. سلام محمد البنا,**مقدمة في مبادئ الاقتصاد**,الدار الجامعية,الطبعة الأولى 2012م-1433هـ.
6. طالب محمد عوض وراد,**مدخل إلى الاقتصاد الكلي**,الجامعة الأردنية,الطبعة الثانية2013.
7. كاظم جاسم العيساوي,محمود الوادي,**الاقتصاد الكلي**,الطبعة الأولى 2000,دار المستقبل.
8. كامل البكري وآخرون,**مبادئ الاقتصاد الكلي**,1999,قسم الاقتصاد,جامعة القاهرة.
9. مجيد علي حسين,عفاف عبد الجبار سعيد,**مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**,دار وائل للنشر و التوزيع عمان-الأردن,الطبعة الأولى2004.

الرسائل والأطروحات الجامعية:

1. ادريس أميرة,**تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري1980-2014**,أطروحة لنيل شهادة دكتوراه,جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان-2015-2016.
2. أشرف باهي,رضا موسى,**أثر تغيرات أسعار البترول على سعر الصرف,دراسة قياسية لاختبار المرض الهولندي**,مذكرة لنيل شهادة الماستر,في العلوم الاقتصادية ,تخصص:نقود ومالية,جامعة تبسة,2015-2016.
3. أمينة دباب ,**السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر**,مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية,تخصص:الاقتصاد القياسي البنكي والمالي,جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان,2014-2015.
4. بلقلة ابراهيم,**سياسات الحد من الآثار الاقتصادية الغير مرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة لحالة الجزائر**,مذكرة لنيل شهادة دكتوراه,تخصص:نقود ومالية,جامعة الشلف,2014-2015.
5. بوبكري رقية,عرباوي نر اليقين,**مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري**,مذكرة لنيل شهادة ليسانس,تخصص:اقتصاد وتسيير بترولي,جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-,2012-2013,مذكرة منشورة.

6. تقوى حسناوي,عبد العزيز أحمد شاوش,**أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر,دراسة احصائية للجزائرللفترة 1986-2014**.

7. خامر صبرينة,بن عرفة تبر,**التنمية الاقتصادية في ظل انخفاض أسعار البترول** ,مذكرة لنيل شهادة الماستر,جامعة تبسة.

8. خديجة حمادي,**علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال القترة 1970-2005,دراسة قياسية اقتصادية**,مذكرة لنيل شهادة ماجستتر في العلوم الاقتصادية'فرع الاقتصاد المكي,جامعة الجزائر,2008-2009.

9. خضرة عثمانية,خولة سراج,**تداعيات تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية**,مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر,جامعة العربي تبسي-تبسة,2015,2016.

10. سعيد هتهات,**دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر**,مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية,تخصص دراسات اقتصادية,جامعة قاصدي مرباح-ورقلة,2005\2006.

11. عبد الحميد مرغيت,**تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**,كلية العلوم الاقتصادية,جامعة جيجل.

12. عبد العزيز طيبة,**سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية,دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-2003**,مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود مالية,جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف.

13. علماوي عمر,سعداوي شرف الدين,**أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الوطني(حالة الوفرة المالية في الجزائر),من 1990-2012**,مذكرة لنيل شهادة ليسانس,جامعة ورقلة,2012-2013.

14. العمري علي,**دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر**-,مذكرة لنيل شهادة ماجستير,جامعة الجزائر,2007-2008.

15. محمد جبوري,**تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم و النمو الاقتصادي,دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل**,أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية,تخصص:نقود,بنوك مالية,جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان,2012-2013.

16. مخلد سالم العمري ومحمد عبد الهادي علاوين، الطلب **على الطاقة الكهربائية في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1985-2006)**، كلية الأعمال – الجامعة الأردنية، الأردن.

17. مساني ابراهيم,عزوزة محمد,**واقع الاستثمار في الجزائر في ظل تغيرات أسعار النفط للفترة 2000-2015**,مذكرة لنيل شهادة الماستر,جامعة تبسة.

18. موري سمية,**أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر-دراسة قياسية-**,أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية,جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان-,2014-2015.

19. ميهوب مسعود,**دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الاصلاحات الاقتصادية للفترة بين (1990-2015)**,أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية,2016-2017.

20.هوام منصف,لطرش النوري,**أثر تغيرات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر**,ومذكرة لنيل شهادة ماستر,جامعة الربي تبسي-تبسة-,2015-2016.

الملتقيات والدراسات:

1. بن بوزيان محمد,لخديمي عبد الحميد,**تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر (دراسة تحليلية اقتصادية وقياسية)**,مجلة الباحث الاقتصادي,العدد 32 | 20.
2. خالد محمد السواعي، **أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الأردن**، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلّد 2، العدد1، الجامعة الأردنية، 2015.
3. دحماني محمد أدرويش، **سلسلة محاضرات في الاقتصاد القياسي**، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس، السنة الجامعية 2012-2013.
4. علة مراد,**دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية,قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر للفترة 2000-2014**,مجلة رؤى استراتيجية ,2017.
5. علي عبد الزهرة حسن وعبد اللطيف حسن شومان، **تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء (ARDL)**، العلوم الاقتصادية العدد 34 المجلد 9 ت 2013 / ص(173-210)، العراق
6. قويدري قويشح بوجمعة,**أثر تقلبات أسعار البترول على التوازنات الإقتصادية الكلية في الجزائر**,مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا,العدد السابع,سكيكدة,الجزائر,2010.
7. مايح شبيب الشمري,**تشخيص المرض الهولندي ومقومات الاقتصاد الريعي في العراق**,جامعة الكوفة,مجلة الغري للعلوم الاقتصادية ,العراق,2007.
8. مريم شيطي محمود,**انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري,مداخلة في ندوة أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد**,كلية الشريعة والاقتصاد,جامعة الأمير عبد القادر,14ماي2015.
9. نور الدين بوالكور,**تحليل وقياس العلاقة بين الانفاق الحكومي و التضخم في الجزائر على المدى الطويل(1970-2015)**,مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية,عدد 02 | 2016,جامعة سكيكدة.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Bendi Abdallah et autre ,"**le pétrol et activité économique en Afrique ,une analyse économétrique** ";sur le site www.fseg .univ.them un .dz.

2. Françoise les caroux ,Valérie Mignon**," influence of oil price on economic activity and perceptive et d'information international**, 2008.
3. Sahbi Farhati,"**impct de la trousse de prix de pétrole sur la coissenex économique une application aux donnée tunisienne**" ,international journal of energy economiccs and policy,20/2012.
4. Sajjad Faraji**,"the effects of oil shocks on government expenditures and government revenues nexus in Iran international institute of studies working paper** ,2012.

مواقع الأنترنات:

1. Chermaza , Deadman, New Directions in Econometric Practice, Edward Elgar, England, 1992.
2. Nelson, Plosser, Trends and random walks in macroeconmic time series: Some evidence and implications, Journal of Monetary Economics, Volume 10, Issue 2, p p 139-162, 1982.
3. MacKinnon, Numerical distribution functions for unit root and cointegration tests**,** Journal of Applied Econometrics**,** 11, pp601-618**,** 1996.
4. Pesaran, et. al, BOUNDS TESTING APPROACHES TO THE ANALYSIS OF LEVEL RELATIONSHIPS, JOURNAL OF APPLIED ECONOMETRIC, 16, pp 289-326.
5. Paresh Kumar Narayan, The saving and investment nexus for China: evidence from cointegration tests, Applied Economics, 37:17, 1979-1990, Routledge Taylor & Francis, 2005.
6. Muhammad Daaniyall Abd Rahman, ARDL BOUNDS TEST APPROACH, Department of Economics, Universiti Putra Malaysia, p 6
7. **Mewd003.com,**19:00 ,2017|04|19:أطلع يوم
8. **Sites.google.com/site/peetroly/all/89**.2017,20:45|04|19:أطلع يوم

الملاحق

الملحق 01: البيانات المستخدمة في النموذج.

	INFF	PP2	QIN	TCR	TOIM
	INFF	PP2	QIN	TCR	TOIM
1980	9.517815076	38.178	715.5	130.3243804	29.07197731
1981	14.65483364	36.804	521.8	133.7417538	28.87357799
1982	6.542507051	33.56	228.9	160.5573035	27.78967158
1983	5.967163127	29.931	260.4	138.6101411	24.48749085
1984	8.116417781	28.719	181.6	116.1802972	22.32013955
1985	10.48223129	27.645	272	118.519527	19.63051944
1986	12.37159208	14.633	255	127.9179936	15.72137748
1987	7.441416917	18.387	240	134.1776262	12.51751755
1988	5.911542235	15.148	244	124.015968	13.6458619
1989	9.304284062	18.561	280.5	117.9550009	17.31553075
1990	16.65254155	24.421	280.6	121.8473958	16.32954567
1991	25.88637896	20.984	344.7	113.1019959	17.19493323
1992	31.6696504	20.036	279.4	101.8179004	20.44030302
1993	20.54034021	17.49	108	102.1893703	18.83763831
1994	29.04767933	16.178	329.2	97.80452894	26.11584944
1995	29.77954928	17.423	332.8	97.63518298	28.78788326
1996	18.6791107	21.271	390.8	96.3989371	23.94439017
1997	5.733519803	19.72	373.1	100.6593305	21.33795984
1998	4.950164201	13.072	549.4	99.52685423	22.51615348
1999	2.645524114	18.087	414.6	100	23.68388344
2000	0.33916679	28.724	461.1	99.41610592	21.37235766
2001	4.225969985	24.718	441.5	104.816739	21.60159294
2002	1.418285952	24.838	566.2	103.289308	25.52837948
2003	2.580341088	28.826	741	105.3944998	23.93026569
2004	3.565827767	38.328	893.2	102.1893703	25.55816009
2005	1.639800041	54.587	970.3	97.80452894	23.87638172
2006	2.531158271	66.025	947.2	97.63518298	21.63398895
2007	3.521191048	74.664	1253.5	96.3989371	24.54604875
2008	6.653047664	98.6	840.9	100.6593305	28.65698147
2009	5.744647908	62.163	747	99.52685423	35.60741852
2010	3.907157969	80.253	709	100	31.30599246
2011	4.522189029	112.897	698	99.41610592	29.91896109
2012	8.893640668	111.523	809	104.816739	30.11178652
2013	3.254096266	109.441	744	103.289308	33.02328101
2014	2.916975711	99.615	483.2	105.3944998	33.37
2015	4.784418344	52.825	485.6	100.8606942	34.33

الملحق 02: نتائج تقدير النموذج باستخدام منهجية **ARDL** (المتغير التابع **INF**)

Dependent Variable: INFF
Method: ARDL
Date: 05/21/17 Time: 00:35
Sample (adjusted): 1984 2015
Included observations: 32 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): PP2 TCR TOIM QIN
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 2500
Selected Model: ARDL(1, 1, 4, 4, 2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
INFF(-1)	0.302561	0.120475	2.511403	0.0240
PP2	0.046336	0.055747	0.831191	0.4189
PP2(-1)	0.105599	0.070900	1.489409	0.1571
TCR	-0.431755	0.207210	-2.083657	0.0547
TCR(-1)	0.012942	0.241482	0.053594	0.9580
TCR(-2)	0.017225	0.185152	0.093033	0.9271
TCR(-3)	-0.011992	0.136418	-0.087905	0.9311
TCR(-4)	0.341075	0.099718	3.420388	0.0038
TOIM	0.452093	0.312956	1.444591	0.1691
TOIM(-1)	-0.206462	0.338020	-0.610797	0.5505
TOIM(-2)	-0.285095	0.332188	-0.858235	0.4043
TOIM(-3)	-0.176394	0.338102	-0.521718	0.6095
TOIM(-4)	-0.504839	0.243715	-2.071434	0.0560
QIN	0.000616	0.005667	0.108658	0.9149
QIN(-1)	-0.003817	0.007362	-0.518388	0.6117
QIN(-2)	-0.014874	0.006350	-2.342326	0.0334
C	31.87446	20.20648	1.577438	0.1355

R-squared	0.947419	Mean dependent var	9.365933
Adjusted R-squared	0.891332	S.D. dependent var	8.997697
S.E. of regression	2.966073	Akaike info criterion	5.317169
Sum squared resid	131.9638	Schwarz criterion	6.095841
Log likelihood	-68.07470	Hannan-Quinn criter.	5.575277
F-statistic	16.89207	Durbin-Watson stat	2.962244
Prob(F-statistic)	0.000001		

الملحق 03: نتائج اختبار **ARDL BOUNDS TEST** للبيانات المستخدمة في النموذج.

ARDL Bounds Test
Date: 05/21/17 Time: 00:36
Sample: 1984 2015
Included observations: 32
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	10.24363	4

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.45	3.52
5%	2.86	4.01
2.5%	3.25	4.49
1%	3.74	5.06

الملحق 04: المعاملات طويلة الاجل المقدرة باستخدام منهجية **ARDL** (المتغير التابع**INF**).

Test Equation:
Dependent Variable: D(INFF)
Method: Least Squares
Date: 05/21/17 Time: 00:36
Sample: 1984 2015
Included observations: 32

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PP2)	0.046336	0.055747	0.831191	0.4189
D(TCR)	-0.431755	0.207210	-2.083657	0.0547
D(TCR(-1))	-0.346309	0.124479	-2.782057	0.0140
D(TCR(-2))	-0.329084	0.109272	-3.011601	0.0088
D(TCR(-3))	-0.341075	0.099718	-3.420388	0.0038
D(TOIM)	0.452093	0.312956	1.444591	0.1691
D(TOIM(-1))	0.966328	0.257440	3.753605	0.0019
D(TOIM(-2))	0.681233	0.254488	2.676875	0.0172
D(TOIM(-3))	0.504839	0.243715	2.071434	0.0560
D(QIN)	0.000616	0.005667	0.108658	0.9149
D(QIN(-1))	0.014874	0.006350	2.342326	0.0334
C	31.87446	20.20648	1.577438	0.1355
PP2(-1)	0.151936	0.052243	2.908269	0.0108
TCR(-1)	-0.072504	0.131316	-0.552132	0.5890
TOIM(-1)	-0.720697	0.298305	-2.415975	0.0289
QIN(-1)	-0.018075	0.005600	-3.227677	0.0056
INFF(-1)	-0.697439	0.120475	-5.789071	0.0000

R-squared	0.839681	Mean dependent var	-0.036961
Adjusted R-squ...	0.668673	S.D. dependent var	5.152923
S.E. of regression	2.966073	Akaike info criterion	5.317169
Sum squared re...	131.9638	Schwarz criterion	6.095841
Log likelihood	-68.07470	Hannan-Quinn criter.	5.575277
F-statistic	4.910204	Durbin-Watson stat	2.962244
Prob(F-statistic)	0.001789		

الملحق 05: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفق منهج **ARDL** (المتغير التابع **D(INF)**)

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: INFF
Selected Model: ARDL(1, 1, 4, 4, 2)
Date: 05/21/17 Time: 00:37
Sample: 1980 2015
Included observations: 32

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PP2)	0.046336	0.055747	0.831191	0.4189
D(TCR)	-0.431755	0.207210	-2.083657	0.0547
D(TCR(-1))	-0.017225	0.185152	-0.093033	0.9271
D(TCR(-2))	0.011992	0.136418	0.087905	0.9311
D(TCR(-3))	-0.341075	0.099718	-3.420388	0.0038
D(TOIM)	0.452093	0.312956	1.444591	0.1691
D(TOIM(-1))	0.285095	0.332188	0.858235	0.4043
D(TOIM(-2))	0.176394	0.338102	0.521718	0.6095
D(TOIM(-3))	0.504839	0.243715	2.071434	0.0560
D(QIN)	0.000616	0.005667	0.108658	0.9149
D(QIN(-1))	0.014874	0.006350	2.342326	0.0334
CointEq(-1)	-0.697439	0.120475	-5.789071	0.0000

Cointeq = INFF - (0.2178*PP2 -0.1040*TCR -1.0333*TOIM -0.0259*QIN + 45.7022)

الملحق06: المعاملات طويلة الاجل المقدرة باستخدام منهجية **ARDL** (المتغير التابع **(INF)**).

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PP2	0.217848	0.071681	3.039135	0.0083
TCR	-0.103957	0.180186	-0.576946	0.5725
TOIM	-1.033348	0.400285	-2.581529	0.0209
QIN	-0.025916	0.006244	-4.150679	0.0009
C	45.702176	25.376875	1.800938	0.0918

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أثر تغيرات أسعار النفط على معدلات التضخم من خلال دراسة قياسية مطبقة على الجزائر معتمدة على بيانات سنوية للفترة الممتدة بين (1980-2015) , و لتحقيق هذا الهدف تم استخدام استخدام أساليب تحليل السلاسل الزمنية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (**ARDL**) إستنادا على المتغيرات الاقتصادية :معدل التضخم مقاسا بمؤشر أسعار المستهلك CPI كمتغير تابع , و أسعار النفط PP , الانفتاح التجاري TO, و كمية الصادرات النفطية QIMP و أسعار الصرف الفعلية الحقيقية TCR كمتغيرات مستقلة ,(مؤثرة)

أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين المتغيرات و أثر إيجابي و معنوي لكل من المتغيرات QIMP و TO و سلبي ل PP بينما كان سلبي و غير معنوي ل TCR.

و قد خلصت إلى أن تقلبات الريع النفطي (السعر ×الكمية) تؤدي إلى تقلبات أسعار النفط في نفس الاتجاه في حالة ثبات العرض الكلي الممكن في الأجل الطويل .

الكلمات المفتاحية : التضخم , أسعار النفط , نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع.

Abstract :

The objective of this study is to show the effect of oil price changes on inflation rates through a standard study applied to Algeria based on annual data for the period 1980-2015. To achieve this objective, the use of time series analysis methods using the self-regression model ARDL) based on economic variables: inflation rate measured by CPI as a dependent variable, oil prices PP, trade openness TO, quantity of QIMP oil exports and actual real exchange rates (TCR) as independent variables,

The results of the study indicated that there was a long-term correlation between the variables and a positive and significant effect for both QIMP and TO and negative for PP while negative and insignificant for TCR.

It has concluded that oil price fluctuations (price x quantity) lead to oil price fluctuations in the same direction if the overall long-term supply is stable.

Keywords: inflation, oil prices, ARDL